



تقرير المراقبة

المشاركة السياسية
للأشخاص المعوقين
في الانتخابات البلدية والاختيارية اللبنانية

2025

أعدّ الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيا هذا التقرير
بدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان.
إن الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعكس مواقف برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان.





حملة حقّي

الحملة الوطنية لتنفيذ الحقوق السياسية
للأشخاص المعوقين في لبنان
الانتخابات البلدية والاختيارية - دورة 2025

شكر وتقدير

يشكر الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيًا وزارة الداخلية والبلدية ووزارة الشؤون الاجتماعية في حكومة "الإصلاح والإنقاذ" على التعاون الثمر، ويشكر المنظمات المتعاونة مع "حملة حقي" في سياق مراقبة الانتخابات البلدية والاختيارية لعام 2025؛ كما يشكر المتطوعات والمتطوعين، على انضمامهم/ن إلى صفوف الحملة، وبذلهم/ن جهودًا استثنائية لإنجاح عملها.

صوتي

بيطلي

من الأرض



المحتويات

7	عن الاتحاد
8	ملخص
10	خلفية
14	المقدمة
	القسم الأول:
31	مدى جهوزية المراكز الانتخابية لاقتراع الناخبين المعوقين
	القسم الثاني:
39	الانتهاكات الحاصلة بحق المقترعين المعوقين
	القسم الثالث:
47	المقابلات مع المقترعين المعوقين في يوم الانتخابات
55	التوصيات



الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً

منظمة غير حكومية، لا تبغي الربح، تأسست عام 1981، من الأشخاص المعوقين للنهوض بهذه الفئة نحو الوصول إلى الحقوق المشروعة المنصوص عليها في المواثيق الدولية، نحو تكافؤ الفرص للأشخاص المعوقين في المجتمع. الاتحاد منظمة قاعدية مطلبية حقوقية لاطائفية، ينشط في لبنان والعالم العربي لتعزيز مشاركة الأشخاص المعوقين في عملية صنع القرار، وتحويل الحوار من النموذج الخيري الرعوي إلى المطالبة بالحقوق وفق النموذج الاجتماعي، ومن العزل إلى الدمج. ركز الاتحاد خلال العقد الماضي على حثّ المعنيين والمتنفذين على تطبيق القانون 2000/220 من خلال استصدار الوزارات مراسيم تطبيقية تتعلق بالحقوق الأساسية، لاسيما حق الوصول، العمل اللائق، التربية والتعلم، البيئة الدامجة، الحقوق السياسية والمدنية.

يعمل الاتحاد على الدفاع عن حقوق الأشخاص المعوقين، وعلى حصولهم على فرص متكافئة وحياة نوعية، وضمان أنّ حاجاتهم الأساسية (الصحة والتعليم والعمل والدمج الاقتصادي - الاجتماعي) يتم احترامها وضمانها. كما يسعى الاتحاد ومن خلال نشاطاته ومشاريعه إلى نشر ثقافة الدمج وحق المشاركة وطرح قضايا الإعاقة كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. يركز عمل الاتحاد في نطاقين رئيسيين: العمل المطلي والحقوق الهادف إلى التوعية على حقوق الأشخاص المعوقين بغية ضمان اندماجهم وتكافؤ الفرص مع الآخرين؛ والمشاريع التنموية المجتمعية التي تشمل التأهيل الجسدي، والدمج التربوي، والدمج الاقتصادي، والتأهيل المهني، والتوعية المجتمعية، والتنمية الدامجة.

ملخص

أجل المجلس النيابي اللبناني إجراء الانتخابات البلدية والاختيارية ثلاث مرات بين عامي 2022 و2024، ومُدّد في نيسان 2024 ولاية المجالس البلدية والمخاتير حتى موعد أقصاه 31 أيار 2025. وفي العهد الجديد مع انتخاب العماد جوزاف عون رئيسًا للجمهورية، مطلع العام 2025، وبعد نيل حكومة "الإصلاح والإنقاذ" برئاسة نواف سلام في شباط منه، توجهت الأنظار إلى الاستحقاق الانتخابي الذي جرى في أيار 2025 في جميع المحافظات اللبنانية، على الرغم من أن البلاد كانت خرجت لتوها من العدوان الإسرائيلي الذي خلف دمارًا كبيرًا في الجنوب والبقاع وضاحية بيروت الجنوبية.

وكما في كل استحقاق انتخابي منذ عام 2005، أعاد الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيًا إطلاق "حملة حقي - الحملة الوطنية لتنفيذ الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين"، لتواكب الانتخابات البلدية والاختيارية للعام 2025، تحت شعار "من الأرضي بيطلع صوتي". وذلك للتأكيد على تفعيل دور الأشخاص المعوقين في الحياة السياسية، وتسهيل مشاركتهم في الانتخابات، وإخراجهم من حال التهميش التي تسيطر على مشاركتهم في الحياة السياسية، والتي تتسبب بها المعوقات الهندسية، وغياب الوسائل البديلة للمشاركة في الانتخابات، والأفكار الموروثة والمسبقة والنظرة الدونية تجاه قدراتهم. عبر الحملة، يكرّس الاتحاد إيمانه العميق بأن المشاركة في الانتخابات البلدية والاختيارية هي حق من حقوق المواطنين جميعًا، وأن المشاركة فيها هي واجب وطني كي يتمكن المواطنون من إيصال ممثليهم إلى البلديات، وكي يتمكنوا من المطالبة بحقوقهم. وتكرّس هذه المشاركة أحد أهداف الحملة التي أطلقت قبل عشرين عامًا، عبر تفعيل دور الأشخاص المعوقين في الحياة السياسية كقوة ضاغطة وإبراز قضاياهم من خلال الانتخابات.

المطالب:

كانت الحملة قد حددت سقف مطالبها، قبيل انتخابات 2022 النيابية، بثلاثة: استخدام غرف الطوابق الأرضية في مراكز الاقتراع كأقلام اقتراع، تشغيل المصاعد حيث توجد، واستحداث أقلام اقتراع في باحات للراكز حيث لا يتوفر المطلبان الأولان. إلا أن تجربة نصب خيم في باحات الراكز الانتخابية لم تثمر آنذاك، فاكثفت الحملة في انتخابات العام 2025 بالمطلبين الأولين. وكثفت في آذار ونيسان اللذين سبقا الانتخابات حركتها للمطالبة تجاه الوزارات المعنية (وزارة الداخلية والبلديات، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الشؤون الاجتماعية). وسعت إلى إيصال مطالبها إلى المعنيين والأفراد المعوقين، عبر التحالفات والائتلافات والمنظمات المدنية وجمعيات الأشخاص المعوقين.

المراقبة والرصد:

بعد تطوير استمارة المراقبة، خضع متطوعو الحملة لدورتين تدريبيتين مكثفتين على استخدامها، وتوثيق الانتهاكات بحق المقتربين/ات المعوقين/ات في محيط المراكز الانتخابية وداخلها. وفي أيام الانتخابات الأربعة جالت فرق المراقبين/ات، التي تألفت من 103 أشخاص مزودين بتصاريح صادرة عن وزارة الداخلية تدعمهم فرق لوجستية وإدارية، وفق خطوط سير محددة لمراقبة مراكز اختارتها الحملة في مختلف المحافظات، وهي مدارس ومؤسسات تعليمية، بلغ عددها 261 مركزاً انتخابياً، موزعة على 16 قضاء إلى جانب محافظة بيروت. وتنتشر هذه المراكز في 171 بلدة ومدينة ضمن المحافظات الست، وتضم 2231 قلم اقتراع.

بالمجمل، على الرغم من الانتهاكات بحق المقتربين/ات المعوقين/ات، التي يمكن تذييل معظمها عبر تطبيق القوانين، وتدريب هيئات الأقسام والقوى الأمنية ومندوبي المرشحين، وعلى الرغم من المصاعب في الوصول التي يمكن تذييلها بالتعاون مع وزارتي الداخلية والتربية؛ يمكن القول إن الحملة رسخت نموذج المركز الانتخابي الدامج عبر اعتماد الطابق الأرضي للانتخابات النيابية المقبلة في العام 2026.

يضم تقرير المراقبة الصادر عن حملة حقي حول المشاركة السياسية للأشخاص المعوقين في الانتخابات البلدية والاختيارية اللبنانية لعام 2025 نتائج عمل فرق المراقبة، المزودين بالاستمارة والتي قسمت إلى ثلاثة أقسام.

القسم الأول: مدى جهوزية المراكز الانتخابية لاقتراع الناخبين المعوقين.

القسم الثاني: رصد الانتهاكات الحاصلة بحق المقتربين المعوقين.

القسم الثالث: المقابلات مع المقتربين المعوقين في يوم الانتخابات.

وقد أضيفت إلى التقرير المقدمات والخلفية العامة والتوصيات للرحلية للانتخابات النيابية المقبلة، والتوصيات بعيدة المدى، أي الاستراتيجية، التي تعبّر عن ورقة "حملة حقي" السياسية، المتعلقة بالسعي نحو تمتع الأشخاص المعوقين بحقوقهم المدنية والسياسية ترشحاً واقتراعاً باستقلالية وكرامة

خلفية

تبلغ نسبة الأشخاص المعوقين من سكان لبنان وفق التقرير الدولي للإعاقة الصادر عن البنك الدولي وتقديرات المنظمات المدنية نحو 15 في المئة¹، أي أن عددهم يتجاوز ثمانمئة ألف نسمة. إلا أن عدد الحاصلين على بطاقة المعوق الشخصية لا يتجاوز 14% من الأشخاص المعوقين في لبنان². ولم تنشر وزارة الشؤون الاجتماعية بياناً بعدد الأشخاص الذين حصلوا منذ العام 2024 على بطاقة الإعاقة، ويعود تقدير عدد الحاصلين عليها حتى آذار 2023 وهو نحو 120 ألف مواطن لبناني فقط³. يواجه الأشخاص المعوقون في لبنان صعوبات في الوصول إلى حقوقهم بشكل عام⁴، على الرغم من أن القوانين المرعية الإجراء تضمن هذه الحقوق، إلا أن عددًا كبيرًا من العوائق ما زالت تحول دون تمتع الأشخاص المعوقين حركيًا أو بصريًا أو سمعيًا أو ذهنيًا، بها، خلال العقود الثلاثة الماضية، أي منذ عودة الانتخابات إلى لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية سنة 1990.

يناضل الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيًا (اتحاد المقعدين اللبنانيين سابقًا) منذ عام 1981 لتكريس النموذج الحقوقي - الاجتماعي في التعامل مع الأشخاص المعوقين. وهو نموذج قائم على الحقوق باعتبار الشخص المعوق هو إنسان يتمتع بكامل الحقوق التي تضمنتها شرعة حقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية، وآخرها الاتفاقية الدولية حول حقوق الأشخاص المعوقين الصادرة عام 2006، والتي صادق عليها البرلمان اللبناني في 12 نيسان 2022، بدون تحفظات، بموجب القانون رقم 291/2022، وصدر في الجريدة الرسمية بتاريخ 14 نيسان 2022، ثم أحالها إلى الحكومة اللبنانية، التي أصدرت المرسوم الرامي إلى إبرام هذه الاتفاقية والبروتوكول التابع لها، تحت الرقم 42، في 6 شباط 2023. وقبل أقل من شهر من

1 يتبنى البنك الدولي في تقاريره منذ عام 2015 نسبة 15 في المئة للأشخاص المعوقين في لبنان بناء على التعريف الأوسع للإعاقة، فيما كانت المنظمات المدنية تتبنى نسبة تتراوح بين 10 و15 في المئة، التي اعتمدتها الأمم المتحدة نهاية الألفية الماضية.

2 على سبيل المثال، كشفت تقارير مشروع الإغاثة التابع لبرنامج الطوارئ، الذي نفذته "اتحاد المقعدين اللبنانيين" (الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيًا) صيف 2006، أن نحو 82 من النازحين المعوقين لم يحصلوا على بطاقة المعوق الشخصية، وأن نحو 73 في المئة لم يحصلوا عليها أثناء جائحة كورونا بين عامي 2020 و2021.

3 بناء على ورقة غير منشورة على موقع وزارة الشؤون الاجتماعية، حصل عليها مرصد حقوق الأشخاص المعوقين، بتاريخ 5 أيار 2023، تشير إلى أن عدد حاملي بطاقة المعوق الشخصية بلغ حوالي 120000.

4 راجع: الاستعراض الدوري الشامل حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في لبنان، تقارير الأعوام: 2010، 2015، 2020، 2025.



الانتخابات النيابية والاختيارية، وقّع الرئيس جوزاف عون، في 10 نيسان 2025، وثيقة إبرام هذه الاتفاقية والبروتوكول الاختياري الملحق بها. وبذلك تكون هذه الانتخابات هي الانتخابات العامة الأولى التي تجري في زمن الاتفاقية الدولية أي وفق النموذج الذي ينظر إلى أن الإعاقة لا تكمن في الشخص نفسه بل في العيقات على مستويات الأماكن والخدمات والعلوم، فإذا ما أزيلت هذه العيقات تنتفي الإعاقة.

وانطلاقاً من هذه الرؤية حارب الاتحاد عزل الشخص المعوق عن مجتمعه، ودعا إلى الدمج الاقتصادي والاجتماعي والتربوي، وصولاً إلى مجتمع يحترم جميع بناته وأبنائه ويستثمر في طاقاتهم/ن، ويفتح أمامهم فرصاً متكافئة على قدم المساواة.

الحقوق السياسية

بعد تذليل العقبات القانونية المتعلقة بالحقوق السياسية ترشحاً واقتراعاً، اصطدم الأشخاص المعوقون بذهنيات السلطات المتعاقبة التي لم تطبق التشريعات، ولم تدخل في سلم أولوياتها مسائل حق وصول الشخص المعوق، والتجهيز الهندسي، وتذليل العقبات أمام ارتياده للأماكن على حد سواء مع المواطنين غير المعوقين. كما لم ترصد الموازنات المطلوبة لإتمام الناخب المعوق عملية الاقتراع بكرامة واستقلالية. فكان المسؤولون خلال العقود الثلاثة الماضية يقضون مدد ولاياتهم في مناصبهم بين تجاهل حقوق الأشخاص المعوقين أو تعمد إقصائهم. ويزداد الوضع سوءاً عاماً بعد عام، ومع كل استحقاق انتخابي، وبرز مشهد إذلال الناخبين المعوقين عبر حملهم على الأدراج أو سلبهم أصواتهم والاقتراع نيابة عنهم...

أمام هذا الواقع المتكرر ومنعاً لتكريسه وعملاً لتغييره طالب الاتحاد، عبر "حملة حقي" بحق المواطن المعوق حركياً وبصرياً وسمعيّاً وذهنيّاً في المشاركة في العملية الانتخابية باستقلالية وكرامة. وذلك لتمكينه من إيصال ممثليه بحرية، إلى جانب فئات أخرى يمكن تذليل العقبات أمامها لو طبقت التشريعات، منها الكبار في السن، والمرضى بأمراض مزمنة، والمعوقون مؤقتاً، والنساء الحوامل والأهل الذين ينقلون أطفالهم في عربات، وغيرهم... أي نسبة كبيرة من المجتمع اللبناني.

لماذا "حملة حقّي"؟

على المستوى القانوني، أثمر وعي الأشخاص المعوقين لحقوقهم منذ عام 1981 مطالبتهم بتشريعات عادلة تحمي الحقوق المدنية والسياسية، وبعد انتهاء الحرب الأهلية (1975-1990) ومع انتقال لبنان نحو تجارب الانتخابات العامة سجل الاتحاد حضوره في المطالبة بهذه الحقوق، وكان المسؤولون يعدون الأشخاص المعوقين قبل كل انتخابات باحترام حقوقهم لكن وعودهم كانت كاذبة وكانوا يتحججون بضيق الوقت.



انطلقت "حملة حقي" عام 2005 للحث على تنفيذ المادة 98 من القانون 2000/220 حفظًا لحق فئة الأشخاص المعوقين ترشحًا واقتراعًا، واستطاعت إدراج مادة قانونية في مسودة لجنة الرئيس فؤاد بطرس لمشروع قانون الانتخابات (2006)، ثم تَبَّتَ المشرع اللبناني مضمون هذه المادة في القانون 2008/25 وقانون الانتخابات الحالي 2017/47. كما استطاعت بالتعاون مع وزارة الداخلية والبلديات العمل على استصدار المرسوم التطبيقي 2009/2214 لتسهيل عملية اقتراع الناخبين/ ات المعوقين/ ات.

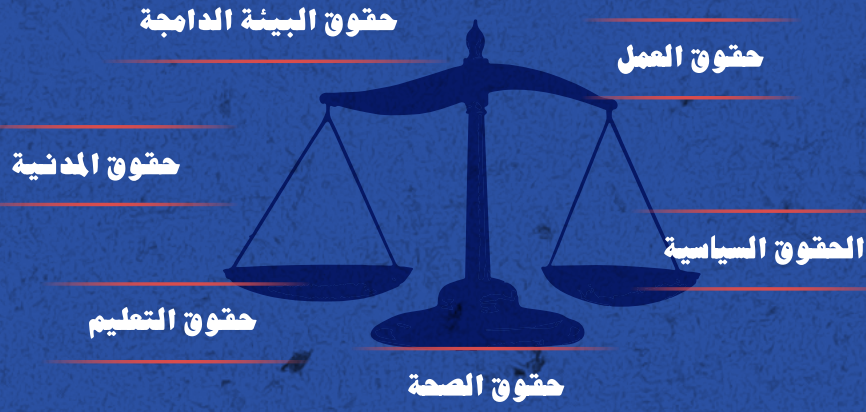
الرصد والمراقبة

عمل الاتحاد على رصد المراكز الانتخابية ومسح مدى جهوزيتها لإتمام الناخب المعوق عملية اقتراع دامجة. فكان المسح الميداني الشامل لمراكز الاقتراع في لبنان بين 2008 و2009، وكان التدقيق في بيروت سنة 2015، وكانت دراسة كلفة تجهيز جميع المدارس في لبنان من رسمية وخاصة والتي بينت أن 0.8 في المئة لمدة ست سنوات من موازنة وزارة التربية والتعليم العالي كافية لتجهيز جميع المدارس في لبنان، وكانت الدراسات الهندسية التفصيلية والخرائط للمدارس التي قدمت إلى الوزارات المعنية. ولم تأخذ الحكومات المتعاقبة من 2005 بأي منها.

لم يتوان الاتحاد، منذ انطلاقة الحملة عن المطالبة بالحقوق السياسية للأشخاص المعوقين سواء عبر اللقاءات مع وزراء الداخلية المتعاقبين، أو اللجان النيابية المختصة، أو البلديات واتحادات البلديات، أو التواصل مع المحافظين والقائمين. وبالتوازي عمل الاتحاد على توعية المنظمات والجمعيات المعنية بالإصلاح الانتخابي لإدراج مطالبه في أجنداتها، وكذلك على توعية الأشخاص المعوقين وذويهم والمجتمعات المحلية.

أن 0.8 في المئة لمدة ست
سنوات من موازنة وزارة التربية
والتعليم العالي كافية لتجهيز
جميع المدارس في لبنان

أطلقت الحملة عمليات المراقبة في كل استحقاق انتخابي نيابي أو بلدي خلال السنوات العشرين الماضية، وأصدرت إثر كل انتخابات تقاريرها التفصيلية عن الانتهاكات الحاصلة بحق الناخبين/ ات المعوقين/ ات، وكانت تتلقى من المعنيين المباشرين الوعود بأن الانتخابات المقبلة ستكون دامجة، وكانت بين عامي 2005 و2019 وعودًا فارغة للأسف.



مقدمة

في مسار حملة حقي، اعتمد الاتحاد استراتيجية التحالف مع المنظمات والجمعيات الساعية إلى الإصلاح الانتخابي لحشد التأييد وللتأثير ولتطبيق التشريعات ولتوحيد المطالب الإصلاحية كلها، فكان أن تبني الاتحاد مطالب هذه الجهات وبدورها تبنت مطالبه.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، اعتمدت طرق عمل محددة بين 2022 و2025: تقلص المطالب إلى الحد الأدنى، والعمل بشكل تصاعدي لتكريس المكاسب المحققة. واعتمد الاتحاد سياسة التعاون مع الوزارات والإدارات المعنية بالعملية الانتخابية (وزارة الداخلية والبلديات، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الشؤون الاجتماعية، المحافظات، القوائمقيات، البلديات) لمطالبتها بالقيام بواجباتها المنصوص عليها في التشريعات.

ولكون جزء أساسي من عمل الحملة قائم على المراقبة في يوم الانتخابات، اعتمد الاتحاد منهجية عمل علمية عبر تحديث الاستمارة وتوسيع إطار تدريب المراقبين/ات، وتحديد العينة ومواكبة عمل وزارة الداخلية والبلديات لتذليل العقبات بالتعاون معها.

وقد هدف الاتحاد من هذه الاستراتيجية، وفق طرق العمل المعتمدة، إلى تحقيق اختراق إيجابي في تطبيق حقوق الناخبين/ات المعوقين/ات ليُكرّس، ويُبني عليه في أي انتخابات عامة مقبلة.

تستند المطالبة بالحقوق السياسية للأشخاص المعوقين إلى عدد من التشريعات المنظمة للعملية الانتخابية:

قانون رقم 25 - الانتخابات النيابية (2008)، القسم السابع: في عملية الاقتراع

المادة 91: لا يحق للناخب أن يوكل غيره بممارسة حق الاقتراع، إلا أنه يحق للناخب المصاب بإعاقة جسدية تجعله عاجزاً عن ممارسة حقه في الاقتراع، أن يستعين بناخب آخر يختاره هو ليعاونه على ذلك تحت إشراف هيئة القلم. يحق للناخب المصاب بإعاقة جسدية تجعله عاجزاً عن ممارسة حقه في الاقتراع، أن يستعين بناخب آخر يختاره هو ليعاونه على ذلك تحت إشراف هيئة القلم. ويشار إلى هذه الواقعة في الخانة المخصصة للملاحظات في لوائح الشطب.

المادة 92: تأخذ الوزارة بالاعتبار حاجات الأشخاص المعوقين عند تنظيم العمليات الانتخابية، وتسهل لهم الإجراءات التي تسمح لهم بممارسة حقهم بالاقتراع دون عقبات. تضع الوزارة دقائق تطبيق هذه المادة بعد استطلاع رأي جمعيات المعوقين وجمعيات الخدمات المنصوص عليها في قانون حقوق المعوقين رقم 220 تاريخ 2000/5/29.

وتكمن أهمية هاتين المادتين القانونيتين باستصدار الرسوم رقم 2214، الخاص بالإجراءات والتدابير المتعلقة بتسهيل مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في الانتخابات النيابية والبلدية، الصادر بتاريخ 10 حزيران 2009. وقد أتى بناء لاقتراح وزير الداخلية والبلديات، وبعد استطلاع رأي جمعيات الأشخاص المعوقين وجمعيات الخدمات المنصوص عليها في القانون 2000/220، وبناء على القانون المذكور، في المادة 98 منه، والقانون 2008/25 وتعديلاته، لاسيما المادتين 91 و92 منه. وكذلك بعد مطالعة مجلس شورى الدولة وموافقة مجلس الوزراء بتاريخ 13 أيار 2009. ويشكل هذا الرسوم، والإضافات المتعلقة بالإعاقات على أنواعها، محور هذه الخطة

قانون رقم 44 - الانتخابات النيابية (2017). المادة 96: في اقتراع ذوي الحاجات الخاصة

يحق للناخب من ذوي الحاجات الخاصة وفقاً لأحكام قانون حقوق المعوقين، والمصاب بعاهة تجعله عاجزاً عن تدوين اختياره ووضع ورقة الاقتراع في الطرف وادخاله في صندوق الاقتراع ان يستعين بناخب آخر يختاره هو ليعاونه على ذلك تحت إشراف هيئة القلم. ويشار إلى هذه الواقعة في الخانة المخصصة للملاحظات في لوائح الشطب. تأخذ الوزارة بالاعتبار حاجات الأشخاص المعوقين عند تنظيم العمليات الانتخابية وتسهل لهم الإجراءات التي تسمح لهم بممارسة حقهم بالاقتراع من دون عقبات. تضع الوزارة دقائق تطبيق هذه المادة بعد استطلاع رأي جمعيات المعوقين¹.

1 سجل "مرصد حقوق الأشخاص المعوقين في لبنان" تحفظه على المادة 96 من القانون 2017/44، وفحواه: على صعيد المفاهيم: لا تزال النظرة إلى الشخص المعوق في الانتخابات محصورة بكونه ناخباً، حيث لم يتعدّ المشرع اللبناني ذلك إلى كون المواطن المعوق يمكنه أن يكون مرشحاً، مندوب مرشح، مراقباً، رئيس قلم، أو مساعد رئيس قلم... وعلى صعيد المصطلحات المسيئة للأشخاص المعوقين، ومنها إدراج صفة الإعاقة من دون شخص/ أشخاص قبلها، تعبير "ذوو الحاجات الخاصة" وهم فئة واسعة تتخطى عتبة الإعاقة، وكذلك التعبير الأسوأ "المصاب بعاهة تجعله عاجزاً". أما على الصعيد التقني، تجاهل المرسوم التطبيقي الرقم 2009/2214، حول الإجراءات والتدابير المتعلقة بتسهيل مشاركة الأشخاص المعوقين في الانتخابات النيابية والبلدية، الذي كان يفترض تطبيقه خلال السنوات الثماني الماضية.

شعار "من الأرضي بيطلع صوتي"

اعتمدت "حملة حقي" شعار "من الأرضي بيطلع صوتي" منذ انتخابات 2022 النيابية، بعدما نظم الاتحاد اعتصامًا مطلبياً أمام السراي الحكومي في بيروت، بتاريخ 30 آذار 2022، حيث سار المعتصمون في مسيرة مطلبية من ساحة الشهداء. وذلك للتأكيد على مطالب الحملة باستخدام غرف الطوابق الأرضية في المراكز كأقلام اقتراع كي لا يتكرر المشهد المذل لحمل الناخبين المعوقين على الأدراج في المراكز الانتخابية

ثانياً، في المطالب:

■ حددت الحملة في سقف مطالبها للانتخابات البلدية والاختيارية 2025، بعدما كانت تطالب بتعديل بعض البنود المتعلقة بهيئة الإشراف على الانتخابات بهدف تفعيل دورها أكثر، وباعتماد "اليغاسنتر" للنصوص عليه في القانون 2017/44، والذي كان على رأس المطالب الإصلاحية منذ عام 2018، وتطبيق كامل مضمون الرسوم 2009/2214، مع إصرارها على اعتماد المدارس الرسمية كمراكز انتخابية.

■ مع استمرار الحكومات السابقة في التهرّب من مسؤولياتها بتجهيز البيئة المبنية، وعلى الرغم من صدور الرسوم التطبيقي 7194 عام 2011، بنى الاتحاد وجهته وعنوان حملته "من الأرضي بيطلع صوتي" كحد أدنى للمطالب، بالاستناد الى القانون بصفته حامي الحقوق وضامنهما، وارتكز على نص الرسوم 2009/2214 الذي يشير في المادة الثانية، بشكل واضح وصريح، إلى أنه في حال تعدّر توفر المواصفات الهندسية الدامجة في مراكز الاقتراع والنصوص عنها في المادة الأولى، يجب اعتماد الطوابق الأرضية في جميع المراكز الانتخابية.

■ انحصرت المطالب باستخدام غرف الطوابق الأرضية في المراكز الانتخابية كأقلام اقتراع وتشغيل المصاعد حيث توجد.

■ كثفت الحملة خلال الشهرين اللذين سبقا الانتخابات البلدية والاختيارية (آذار ونيسان 2025) وبين فترات الانتخابات في المحافظات خلال شهر أيار 2025، من حركتها المطلبية تجاه الوزارات المعنية (وزارة الداخلية والبلديات، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الشؤون الاجتماعية). وترافق ذلك مع حملة توعوية أوصلت مطالبها إلى المعنيين والأفراد المعوقين، عبر التحالفات والائتلافات المدنية، والمنظمات الدولية ذات الصلة بالإصلاح الانتخابي، والمنظمات المدنية وجمعيات الأشخاص المعوقين.

لماذا الطابق الأرضي؟

إن نقل أقلام الاقتراع إلى غرف الطابق الأرضي ليس مطلبًا جديدًا لدى "حملة حقي"، فقد وثقت في تقاريرها بين 2005 و2018 مئات حالات الإذلال التي تعرض لها الناخبون المعوقون وكبار السن وهم يُحملون على الأدراج. وكانت وزارات الداخلية المتعاقبة على تنظيم العملية الانتخابية توّعت إلى رجال الأمن بتسهيل عملية اقتراع الأشخاص المعوقين عبر حملهم على الأدراج، وكذلك كانت تفعل الأحزاب والماكينات الانتخابية. وقد لاقى هذا المطلب تعاونًا من قبل وزارة الداخلية في انتخابات 2022 النيابية، كما شهدت الانتخابات البلدية والاختيارية للعام 2025 تجاوزًا ملحوظًا مع هذا المطلب.

أين المشكلة في حمل الشخص المعوق على الأدراج؟ ولماذا نعتبر أن ذلك انتهاكًا لحقوقه؟

1. إن عدم تأمين البيئة الهندسية الدامجة، التي تخول الشخص المعوق أن يصل باستقلالية إلى قلم اقتراعه من مدخل المركز الانتخابي، وأن يُنهي عملية الاقتراع بنفسه يعتبر انتهاكًا لحقوقه الأساسية في الوصول، ويلغي استقلاليته ويمس بكرامته، ويجعل المشكلة في الشخص المعوق نفسه وليست في المجتمع الذي ينبغي عليه أن يحترم احتياجاته ويزيل العوائق من طريقه.

2. إن حمل الشخص المعوق على الأدراج بأيدي أناس غير محترفين في التعامل مع إعاقته يعرض صحته لأخطار جسيمة، وقد يتسبب بتفاقم الإعاقة.

3. إن حمل الشخص المعوق من قبل أناس همهم الأساسي الحصول على صوته هو اعتداء على إنسانيته ومواطنيته. فغالبًا ما كانت الماكينات الانتخابية تترك الشخص المعوق على الطوابق العليا من المراكز الانتخابية بعد الحصول على صوته.

الحل يكون باستخدام غرف الطابق الأرضي في المركز كأقلام اقتراع، واستحداث أقلام اقتراع في باحات المركز إن لم تتوفر غرف كافية على الطابق الأرضي.

في التعاون مع وزارة الداخلية والبلديات:

حظيت مطالب حملة حقي وطرح إمكانية التعاون بتجاوب وزارة الداخلية والبلديات، وقد تميزت المرحلة التي سبقت الانتخابات¹ ومرحلة الانتخابات² والفترة التي تلتها³ بانتظام التعاون بين الحملة والوزارة، وكان من نتائجه:

- إصدار التعاميم اللازمة لتسهيل عملية اقتراع الأشخاص المعوقين، بناء على المرسوم 2009/2214.
- تبني الوزارة مطلبي الحملة باعتماد غرف الطوابق الأرضية كأقلام اقتراع وتشغيل المصاعد الكهربائية في المراكز الاقتراع.
- السعي لنقل قيود الأشخاص المعوقين إلى أقلام على الطابق الأرضي في مركزهم الانتخابي.
- إشراك الحملة في غرفة العمليات بالتعاون مع وزارة الداخلية، في أيام الانتخاب، لتذليل العقبات الطارئة.

■ التقييم المرحلي المتواصل للعقبات التي تعترض عملية اقتراع الأشخاص المعوقين والسعي إلى تذليلها، ومن ذلك: بناء على تقرير حملة حقي عن مرحلة جبل لبنان، وإلحاق بالتعميم المتعلق بتسهيل وتأمين حاجات الأشخاص المعوقين عند تنظيم العمليات الانتخابية (رقم 11/أ.م تاريخ 12 نيسان 2025)، وجهت وزارة الداخلية إلى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، بتاريخ 10 أيار 2025، ملحقاً "للتعميم على الضباط والعناصر المكلفين بمهمة حماية مراكز الاقتراع، في كافة المحافظات والقضية، وتسهيلاً لعملية اقتراع الأشخاص المعوقين، أنه في حال توفر مدخلين لمركز الاقتراع، اعتماد المدخل الأكثر سهولة لوصول الناخبين المعوقين (مجهز بمنحدر، دون أدراج...) والعمل على إزالة العقبات من أمامه. كما والتشديد على السماح للأشخاص المعوقين بركن سياراتهم داخل باحة المركز لتسهيل وصولهم إلى الأقلام".

■ السعي المبكر للتقييم واستشراف المرحلة الفاصلة بين الانتخابات البلدية والانتخابات النيابية المقبلة لاستغلالها في تكريس ما أنجز وتكريس المطالب الإصلاحية الأخرى، مثل التركيز على اعتماد الميغاسنتر (مركز انتخابي كبير مجهز في كل قضاء)، والتدريب المبكر والمكثف لرؤساء الأقلام ومساعدتهم على التعامل مع المقتريين المعوقين، وتعميم التوعية حول الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين في المجتمع لتطال الماكينات الانتخابية والمرشحين ومندوبيهم وفئات المجتمع المختلفة.

1 لقاء وزير الداخلية العميد أحمد الحجار، في الأول من نيسان، مع وفد ائتلاف منظمات الأشخاص المعوقين الممثل بالاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيًا، ورابطة الجامعيين المكفوفين، والجمعية اللبنانية للمناصر الذاتية. وكلمة الوزير الحجار في حفل إطلاق حملة حقي 2025 في بيروت بتاريخ 30 نيسان 2025.

2 تصريح الوزير الحجار إثر إدلائه بصوته في جبل لبنان، بتاريخ 4 أيار 2025، حول التسهيلات المطلوبة للناخبين المعوقين، وملحق التعميم الصادر عن وزارة الداخلية بتاريخ 10 أيار 2025.

3 لقاء الوزير الحجار بوفد من الاتحاد، بتاريخ 23 تموز 2025، للتقييم واستشراف المرحلة المقبلة حتى الانتخابات النيابية المقبلة. عرض فيه الاتحاد النتائج الرئيسة للمراقبة، وعواثق موثقة أثناء الانتخابات. اتفق الطرفان على البدء فوراً في الاستعدادات للانتخابات البرلمانية المقبلة لتجنب العقبات التي قد تطرأ في اللحظات الأخيرة، وأعرب الوزير الحجار عن التزامه بدراسة اعتماد الميغاسنتر، وتعديل أقلام الاقتراع لتكون سهلة الوصول بالكامل، وتحديث قائمة الناخبين المعوقين ودمجها بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية

في التعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية:

شهدت الانتخابات البلدية والاختيارية لعام 2025 خرقاً نوعياً في تعاون الحملة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، فبعد تبني الوزارة مطلب الحملة التاريخي¹ بتزويدها وزارة الداخلية والبلديات لوائح إسمية بالناخبين المعوقين تتضمن سجلات قيودهم، أي أماكن اقتراعهم، كي تتمكن وزارة الداخلية من تنزيل أقلام اقتراع هؤلاء الناخبين إلى الطابق الأرضي؛ تحقق هذا المطلب² حيث سلمت وزارة الشؤون الاجتماعية وزارة الداخلية اللائحة التي لديها بهدف تسهيل نقل أقلام الاقتراع إلى الطوابق الأرضية.

في الواقع، تحول مشكلتان دون إمكانية اقتراع جميع الناخبين المعوقين للدرجة أسماؤهم في هذه اللائحة في أقلام على الطوابق الأرضية من المراكز. وهما:

■ الفروقات في المعلومات المدرجة في لائحة وزارة الشؤون والقائمة على بيانات الأشخاص الحاصلين على بطاقة الشخص المعوق، من برنامج حقوق المعوقين، في وزارة الشؤون من جهة، ولوائح الشطب الصادرة عن وزارة الداخلية والبلديات من جهة أخرى (الاسم الثلاثي، محل القيد ورقمه). وهي عقبة كان من الممكن تذليلها لو توفر الوقت الكافي وفريق العمل؛ فلو أن وزارة الشؤون الاجتماعية السابقة تجاوزت مع مطالب الحملة إثر الانتخابات النيابية عام 2022، وزودت الداخلية بالمعلومات من جهة، لكان تيسر الوقت لتكليف فريق عمل في وزارة الداخلية لتوحيد البيانات والخروج بلائحة مصححة وفق لوائح الشطب.

■ الموازنة بين اللائحة المصححة وفق لوائح الشطب (بعد الفروغ منها) ولائحة المدارس التي وفرتها وزارة التربية والتعليم العالي في العام 2022، والقائمة على أساس استبيان مدرء 814 مدرسة من أصل 1226 مدرسة، والتي أظهرت أن 233 مدرسة رسمية فقط يمكن استخدام غرف الطوابق الأرضية المتوفرة فيها كأقلام اقتراع؛ مع العلم أن وزارة التربية والتعليم العالي مطالبة بإجراء مسح علمي شامل للمدارس الرسمية كلها، وفق المعايير الدنيا للتجهيز الهندسي وتوفر غرف في الطوابق الأرضية.

بناء عليه، يُسجل لوزارة الشؤون الاجتماعية تحقيق مطلب أساسي عبر توفير المعلومات لوزارة الداخلية، كما يسجل لوزارة الداخلية العمل على تنزيل ما أمكن تنزيله من أقلام اقتراع إلى الطوابق الأرضية (لا يمكن الحكم إلا جزئياً عبر المعلومات المتوفرة في هذا التقرير، والحكم بشكل عام بهذا الشأن ينتظر صدور تقرير شامل عن الانتخابات عن وزارة الداخلية) على أمل أن يثمر التعاون بين الحملة من جهة، ووزارات الداخلية والشؤون الاجتماعية والتربية بتحقيق مطلب اقتراع الناخبين/ات المعوقين/ات في أقلام اقتراع على الطوابق الأرضية في الانتخابات النيابية المقبلة.

1 لقاء وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد بوفد من الاتحاد بتاريخ 13 نيسان 2025.

2 إعلان وزير الداخلية والبلديات أحمد الحجار ووزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيد عن تسليم وتسليم البيانات في حفل إطلاق حملة حقي 2025، في بيروت بتاريخ 30 نيسان 2025.

ما هي لائحة وزارة التربية؟

كانت وزارة الداخلية والبلديات قد طلبت من وزارة التربية لائحة بإجمالي المدارس الرسمية سنة 2022، على أن تتضمن مستوى التجهيزات والتكيفات القائمة في تلك المباني، لجهة توفر التسهيلات والتكيفات الهندسية المناسبة لحركة التلامذة المعوقين فيها. فسلمت وزارة التربية إلى الداخلية استمارة ب 814 مدرسة من أصل 1226 مدرسة رسمية مسجلة لديها، هو عدد المدارس التي استجابت للاستمارة. أي أن 66 في المئة فقط من مدراء المدارس ملأوا الاستمارة عبر الإجابة بـ "نعم" أو "كلا"، بشأن وجود مصعد، أو دورة مياه مجهزة، وتوفر منحدرات، وألواح للطاقة الشمسية، كذلك الإجابة عن مدى توفر قاعات تدريس في الطابق الأرضي، غير الغرف الإدارية والمكتبات أو المختبرات. إلا أن الإجابات الواردة في الاستمارة غير مبنية على أي دلالة لقياسات أو معايير فنية وهندسية معلنة، وبالتالي فالتعامل مع تلك النتائج هو تعامل محايد لجهة القبول بالتوصيف الوارد كما هو، خاصة بأن تلك البيانات واردة من جهة رسمية.

أظهرت النتائج أن عدد المدارس التي يتوفر فيها مصعد 106 مدارس، والتي يتوفر فيها دورة مياه مجهزة 145 مدرسة، كما بلغ عدد المدارس التي يزيد عدد الغرف الشاغرة على الطابق الأرضي فيها عن أربع (غير المكاتب الإدارية والمختبرات والمكتبة) 233 مدرسة، حيث يمكن استخدامها كأقلام اقتراح.

في الإعلام

واكبت الوحدة الإعلامية في الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيًا حملة حقي بالكلمة والصوت والصورة عبر صفحات الاتحاد في وسائل التواصل الاجتماعي منذ المرحلة التحضيرية حتى انتهاء المراحل الانتخابية، وذكّرت الإعلاميين بضرورة الالتزام بمدونة سلوك "الأشخاص المعوقون ووسائل الإعلام"¹، وقد حظيت المنشورات الاتحادية بتفاعل كبير من قبل وسائل الإعلام ومتابعي صفحات الاتحاد، وأبرز الأنشطة:

■ نشر مادتين توعويتين مرثيتين في الوسائط الاجتماعية وتعميمهما عبر وسائل التواصل. الأولى بعنوان: "جهزوا مراكز الاقتراع لنقدر ننتخب باستقلالية وبكرامة!"، وقد أضيف لها شرح يتضمن الآتي: "لا تُعتبر الانتخابات ديمقراطية حقًا إذا ما قدروا كلّ المواطنين المشاركة فيها بشكل كامل وفَعَّال، لِهَيْك منطالِب جميع المعنّيين بضمان تجهيز مراكز الاقتراع بشكل كامل لاستقبال الناهخين/ات ذوي الإعاقة.

1 مدونة سلوك - الأشخاص المعوقون ووسائل الإعلام، نيسان 2022. على الرابط: <https://lupd-lb.com/magazine/media-behavioural-standards-decree-/meeting-with-minister-of-information>

شاركوا حملتنا، ليوصل صوتنا". والمادة الرئية الثانية عن أهمية استخدام غرف الطوابق الأرضية في المراكز الانتخابية كأقلام اقتراع، مع شرح يتضمن: "شو علاقة الطابق الأرضي بحق الأشخاص المعوقين بالانتخاب باستقلالية وبكرامة؟"

■ في أيام الانتخاب الأربعة، بتاريخ 04 أيار في جبل لبنان و11 أيار في لبنان الشمالي وعكار و18 أيار في بيروت والبقاع وبعلبك-الهرمل و24 في لبنان الجنوبي والنبطية؛ إعداد وتعميم بيان إطلاق الحملة صباح يوم الاقتراع وبيان بالملاحظات الرئيسية الواردة من تقارير المراقبين مع ختام يوم الاقتراع (8 بيانات): الإرسال والمتابعة إلى الوكالة الوطنية والوكالات المختلفة والمواقع والأفراد الصحفيين، وإدراج البيانات على صفحات الاتحاد. ذلك بالإضافة إلى مواكبة فرق المراقبة التابعة للحملة وإنتاج تقارير سريعة ونشر أبرز نتائج المراقبة بالصورة والكلمة عبر إدراجات (فايسبوك، اسنتغرام).

■ إعداد مواد توعوية مختلفة عن الحملة مع استخدام ملصقات خاصة (بوسترات: نراقب الانتخابات)، وإعداد ونشر مقطعي فيديو عن عملية اقتراع شخص معوق، ونشر مقابلة مع مرشح معوق. بالإضافة إلى نشر مادة توعوية موجهة إلى الإعلاميين والإعلاميات عن كيفية التعامل مع المقترع المعوق، رصد تصريحات المسؤولين ونشرها، والتواصل مع وسائل الإعلام لإعداد تقارير خاصة واستضافة إعلاميين للحديث عن الحملة وطلب مقابلات متلفزة.

مدونة السلوك

أعد الاتحاد بعد التشاور مع جمعيات الأشخاص المعوقين "مدونة سلوك - الأشخاص المعوقون ووسائل الإعلام"، وكان وزير الإعلام السابق زياد المكاري قد وقعها بتاريخ 10 أيار 2022، قبيل الانتخابات النيابية سنة 2022. وبموجب هذه المذكرة دخل الإعلام الرسمي اللبناني (تلفزيون لبنان، الإذاعة اللبنانية، الوكالة الوطنية للإعلام، منشورات وزارة الإعلام) في عالم احترام التنوع. وكان الوزير السابق المكاري فور توقيعه على المدونة قد بادر إلى الإيعاز لإضافة ترجمة نشرة الأخبار المسائية على شاشة تلفزيون لبنان بلغة الإشارة للأشخاص الصم. وهذه الوثيقة، القابلة للتحديث في الرحلة التي تفصلنا عن الانتخابات النيابية في العام 2026، تعتبر مدونة السلوك الأولى في إطار احترام حقوق الأشخاص المعوقين في لبنان في وسائل الإعلام، إذ تسعى إلى تجاوز النظرة النمطية تجاه قدرات وحاجات الأشخاص المعوقين، في المجتمع بشكل عام في الانتخابات العامة بشكل خاص، والتوقف عن استخدام مصطلحات الإعاقة كإهانات تنتقص من كرامتهم، والسعي إلى التعاطي الأمثل معهم وإشراكهم في كل ما يعينهم.

في التعاون والتحالف مع المنظمات المدنية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): شارك الاتحاد في الاجتماعات الدورية لـ "مجموعة العمل للشؤون الانتخابية"، التي أطلقها البرنامج، بهدف تسهيل الحوار وتسهيل التخطيط الاستراتيجي لإجراء انتخابات حرة ودايمة وشفافة؛ حيث شكلت المجموعة منصة ملائمة لرفع المطالب، والرسائل لهدف المناصرة وحشد التأييد. كما دعا البرنامج الحملة للانخراط في تدريب المدربين التابعين لوزارة الداخلية والبلديات (تدريب مكثف ليومين) لتدريب هيئات الأقسام على التعامل الأمثل مع المقترعين المعوقين. كما دعا البرنامج الاتحاد للمشاركة في ورشة العمل الوطنية حول الدروس المستفادة والتوصيات من الانتخابات¹. وهدفت إلى تقييم الانتخابات وتحديد النجاحات والتحديات، وتوثيق ووضع توصيات عملية للإصلاحات الانتخابية المقبلة.

■ **تحالف الإصلاح الانتخابي:** ضم إلى الاتحاد الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، الجمعية اللبنانية للشفافية الدولية، ومؤسسة مهارات. يشارك الاتحاد مع أعضاء التحالف التوجهات والأهداف الإصلاحية التي أطلقها، حيث تبنى مطالب الأعضاء وتبنى الأعضاء مطالبه. ومن التأثير المباشر تطوير استمارة المراقبة لدى الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات لتلحظ المعوقات والانتهاكات بحق المقترعين المعوقين، واعتماد مؤسسة مهارات لغة دامية في التعامل مع الأشخاص المعوقين تحترم التنوع وفق النموذج الاجتماعي.

وقد تمثلت الحملة في لقاءات التحالف وتحضيراته للانتخابات ومواكبتها. ومن ذلك اللقاء مع رئيس الحكومة نواف سلام، في 7 نيسان، الذي أعاد التأكيد على المطالب ومنها الليغاسنتر الذي نص عليه القانون الانتخابي، والسماح للمواطنين بالانتخاب في أماكن سكنهم واعتماد المراكز التي تؤمن الدمج، وتعيين هيئة الإشراف على الانتخابات وتحسينها بالصلاحيات.

■ ائتلاف جمعيات منظمات الأشخاص المعوقين في لبنان:

في سياق التعاون المستمر مع منظمات الأشخاص المعوقين منذ انطلاقة حملة حقي سنة 2005، يضع الاتحاد بين أيدي المنظمات المؤمنة بالدمج آخر المعطيات المتعلقة بالحقوق ويتشاور معها في اجتماعات دورية بشأن كل ما يعني كل من أصحاب الإعاقات المختلفة لتوحيد صيغ المطالبة وللوصول إلى النتائج الأفضل منها. كما يشرك هذه الجمعيات في مسار عمل الحملة وحشد التأييد، كما في اللقاء المشترك مع وزير الداخلية والبلديات العميد أحمد الحجار في الأول من نيسان وإطلاق الحملة آخر شهر نيسان 2025، إلى جانب وزيري الداخلية والشؤون الاجتماعية والجهات المعنية بالانتخابات.

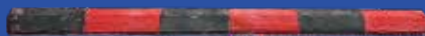
■ بالإضافة إلى ذلك، خلال شهر الانتخابات، أعادت الحملة وضع مطالبها بين يدي رئيس الحكومة نواف سلام، على هامش اللقاء الذي عقد بين وفد من "شبكة عملي حقوقي" التي ينضوي فيها الاتحاد، ورئيس الحكومة في 13 أيار 2025.

1 عُقدت ورشة العمل الوطنية حول الدروس المستفادة والتوصيات من الانتخابات البلدية للعام 2025 في 25 حزيران 2025، بيروت.

المرشحون/ات المعوقون/ات

تدعم حملة حقي الأشخاص المعوقين الراغبين في الترشح ضمن الانتخابات العامة في لبنان بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية أو الناطقية، وذلك لدعمها مبدأ ممارسة الأشخاص المعوقين حقهم في الترشح إلى المناصب العامة. وفي تطورٍ لافت هذا العام، ترشح أكثر من سبعة أشخاص معوقين في مختلف المناطق، في خطوةٍ وُصفت بـ"كسر الصور النمطية" وإثباتٍ واضحٍ على عزم هذه الفئة على الانخراط في الحياة العامة وتمثيل قضاياهم بأنفسهم؛ وهذا يعتبر تقدماً ملحوظاً للحملة التي شجعت خلال العقدين الماضيين الأشخاص المعوقين على الترشح للانتخابات. وكان من بين المرشحين: آمال شيا (عاليه) وهادي رياض بو حمدان (الشوف) في جبل لبنان، وصفاء عيتاني وأمل شريف في بيروت، وتوفيق علوش في طرابلس (لبنان الشمالي)، وزينب عثمان وعمر عباس في بعلبك. وقد قدمت الحملة الدعم المعرفي والقانوني للمرشحين الذين طلبوا ذلك، ومنهم المرشحة المكفوفة آمال شيا (قرية دكون، عاليه)، التي تعرضت لحملة تشهيرٍ وطعونٍ قانونيةٍ ضد ترشحها بسبب إعاقاتها. وعلى الرغم من هذه العقبات، فازت آمال في الانتخابات. خلال عملية ترشحها، تواصلت مع الاتحاد طلباً للدعم بعدما رفض كاتب عدل إصدار الوثائق المطلوبة لها إلا بعد تقديم تقرير من طبيب شرعي. تدخل الاتحاد، مقدماً استشارات ومناصرة حقوقية، مؤكداً حق الأشخاص المعوقين وأهليتهم للترشح للانتخابات. ومن خلال توثيق ودعم هؤلاء المرشحين/ات، سلطت الحملة الضوء على أهمية القضاء على الممارسات التمييزية، ومعالجة العوائق السلوكية والهيكلية، وتعزيز التمكين السياسي للأشخاص المعوقين، وخاصة النساء، كجزء لا يتجزأ من عملية ديمقراطية شاملة.

لحملة حقي



ثالثاً، منهجية العمل

اعتمدت لوائح وزارة الداخلية والبلديات في العام 2025، 1393 مركزاً انتخابياً، موزعة على مختلف المناطق اللبنانية (1072 بلدة ومدينة) ضمت 5785 قلم اقتراع. والمراكز الانتخابية مبانٍ متنوعة الاستخدام من المدارس الرسمية والخاصة إلى البلديات ومراكز العبادة والمراكز الصحية. وتشكل المدارس الرسمية 55 في المئة من إجمالي مراكز الاقتراع المعتمدة، بعدد يصل إلى 955 مدرسة، في مختلف الأراضي اللبنانية. تتميز مباني المدارس عن باقي المباني ذات الاستخدام العام، بمساحاتها الداخلية الواسعة التي تتسع لعدد كبير من الناس في الوقت عينه، من الملاعب إلى الفراغات الداخلية للممرات والقاعات التي تناسب حركة المقترعين ومن ضمنهم الأشخاص المعوقين، كما تشتمل على عدد مقبول نسبياً من دورات المياه.

تشكل المدارس الرسمية 55% من إجمالي مراكز
الاقتراع المعتمدة، بعدد يصل إلى 955 مدرسة

إن اعتماد المدارس الرسمية كمراكز اقتراع، مع وجوب تجهيزها لاستقبال الجميع، هو مطلب أساسي من مطالب الاتحاد، وهو الخطوة الأولى والأساسية في اتجاه الدمج التربوي للمتعلّمين المعوقين. فالتجهيز المطلوب في هذه المباني التي تتحول إلى مراكز الاقتراع في مراحل الانتخابات العامة، مطلوب في المواقف والملاعب والمداخل والممرات والقاعات ودورات المياه والمصاعد، وهو تطبيق للقسم الرابع من القانون 2000/220 المتعلق بالبيئة المبنية الدامجة، والمؤدية إلى تكريس حق التعلّم للجميع. كجزء من سلة الحقوق الأساسية والضرورية لكل المواطنين، علماً أن عدد تلاميذ المدارس الرسمية يتجاوز الـ 30 في المئة من إجمالي التلاميذ في لبنان. كما أن المدرسة الرسمية تلعب أدواراً أخرى في حياة المواطنين اللبنانيين، ومنها أنها تتحول إلى مراكز نزوح في الحروب والأزمات، وآخرها النزوح الكبير في أيلول 2024، حيث عانى النازحون المعوقون الأمرين في ظل غياب التجهيزات الهندسية التي تحترم حقوقهم¹. ناهيك عن أن المدرسة تستقبل الاحتفالات القروية واللقاءات الأهلية في البلدات والقرى.

ومن هنا يأتي إصرار الاتحاد على اعتماد المدارس الرسمية كمراكز اقتراع كمدخل لتحويلها إلى أماكن دامجة متاحة لجميع المواطنين وميسرة الاستخدام مع احترام حق الوصول للأشخاص المعوقين. وبالتالي ركزت الحملة على المدارس الرسمية المختارة كمراكز اقتراع محاولة توسيع المساحة الجغرافية المستهدفة.

1 انظر/ي: عدوان 2024 – الأشخاص المعوقون بين النزوح وتأمين الاحتياجات، برنامج الطوارئ الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً، كانون الثاني 2025. على الرابط: <https://lupd-lb.com/resource/2024-agression-pwd-displacement-and-securing-needs>

تحديد العينة

خضعت لوائح وزارة الداخلية والبلديات للمراجعة والتدقيق والمقارنة مع لائحة وزارة التربية والتعليم العالي¹، ثم انتقت الحملة المراكز الانتخابية المستهدفة بناء على ثماني مواصفات هندسية: توفر غرف في الطابق الأرضي، عدد غرف الطابق الأرضي، توفر المصعد، توفر موقف للسيارات، توفر الكهرباء، عدد أقلام الاقتراع في المركز، توفر المنحدر، توفر المراض المجهر.



وبعد ذلك نقحت لائحة المراكز المنتقاة بالحذف والزيادة، أو استبدال المراكز قبل كل مرحلة من مراحل الانتخابات البلدية والاختيارية الأربع بين 4 و 24 أيار 2025؛ وذلك وفق عاملين أساسيين، هما: أولاً، فوز عدد كبير من البلديات بالتزكية (نحو 70 بلدية) قبيل كل يوم انتخابي.

ثانياً، لحظ التحديات والمخاطر الأمنية، خصوصاً ضمن محافظات لبنان الجنوبي والنبطية والبقاع، حيث استثنيت ثلاثة أفضية وهي بنت جبيل، وراشيا، وحاصبيا، لعدم المخاطرة وحفاظاً على سلامة المراقبين/ات.

بناء عليه، تشكلت العينة من 261 مركزاً انتخابياً متطابقة مع المراكز المعتمدة من قبل وزارة الداخلية، موزعة على 16 قضاءً ودائرة بيروت، منتشرة في 171 بلدة ومدينة ضمن المحافظات الست، تضم 2231 قلم اقتراع. وبذلك غطت العينة 19 في المئة من المراكز الانتخابية، و 39 في المئة من أقلام الاقتراع.

وتتحقق بهذا التوسع الجغرافي عن الانتخابات الأخيرة سنة 2022، بفارق 129 مركزاً إضافياً، أي ما يعادل 197 في المئة، ما انعكس زيادة كمية في المعلومات بالإضافة إلى اتساع المساحة الجغرافية المرصودة.

1 لوائح المدارس المتضمنة عدداً من المعايير الدامجة، وزارة التربية والتعليم العالي قبيل الانتخابات النيابية سنة 2022. للاطلاع بشكل واف انظر/ي: المشاركة السياسية للأشخاص المعوقين في الانتخابات النيابية لعام 2022. على الرابط: <https://lupd-lb.com/resource/haqqi-election-reports/haqqi-2022-report>

رابعاً، الاستمارة والتدريب والمراقبة

الاستمارة

طورت الحملة استمارة مراقبيها الورقية التي استخدمت في العمليات الانتخابية السابقة، والتي يبنى على أساس تحليل بياناتها هذا التقرير، وقسمتها على ثلاثة أقسام:

■ **القسم الأول:** مدى جهوزية المراكز الانتخابية لاقتراع الناخبين المعوقين (المراكز ومدى سهولة الدخول إليها)، ويتضمن خمسة حقول: بيانات المركز، المحيط الخارجي والمدخل الرئيس، مواقف السيارات القريبة، إمكانية الدخول إلى المركز، معلومات حول المبنى.

■ **القسم الثاني:** الانتهاكات الحاصلة بحق المقترعين المعوقين (حول غرف أقلام الاقتراع وعملية التصويت)، ويتضمن خمسة حقول: الممرات والوصول إلى أقلام الاقتراع، قلم الاقتراع، رصد عملية اقتراع الناخبين المعوقين، تعامل هيئة القلم والندويين مع المقترعين المعوقين، التعامل مع فريق المراقبة.

■ **القسم الثالث:** المقابلات مع المقترعين المعوقين في يوم الانتخابات، فيه 21 سؤالاً، تلخص تجربة المقترع المعوق وانطباعاته، والانتهاكات الحاصلة بحقه لتحسين عملية التصويت لاحقاً.



التدريب

كان الاتحاد قد استغل مراحل تأجيل الانتخابات البلدية والاختيارية بين 2023 و2024، في تطوير الأدوات التدريبية المتعلقة برصد الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين في لبنان، حيث أصدر عددًا من الأدلة، أهمها "الأشخاص المعوقون والانتخابات العامة في لبنان - دليل المُدرَّب"، الذي يضع آيين أيدي المدربين والمدربات مادة مبنية على المنهج الحقوقي، ودليل "انتخابات دامجة.. بلديات دامجة - حقوق الأشخاص المعوقين في انتخابات وبلديات تحترم كرامتهم الإنسانية".

وفي إطار الأعمال التحضيرية لإطلاق عملية مراقبة الانتخابات البلدية والاختيارية للعام 2025، نظم الاتحاد خمس جلسات توعوية لدعم المشاركة الشاملة في الانتخابات. عُقدت جلسات في فرعي الاتحاد في بعلبك وبرالياس، وثلاث جلسات في فرع بيروت، وشارك في كل جلسة ما بين 20 و 30 شخصًا، ووصل إجمالي عدد المشاركين إلى 134 من الأشخاص المعوقين وأفراد عائلاتهم ومتطوعي مجتمع، وناشطين محليين.

اتسمت الجلسات بالتشاركية والشمولية، حيث تمثلت فيها الإعاقات المختلفة، مع الحرص على التوازن الجندري (83 مشاركة و51 مشاركًا)، منهم 61 شخصًا من ذوي الإعاقة و73 شخصًا غير معوق.

بناءً على زخم جلسات التوعية، انتقل الاتحاد إلى مرحلة التدريب في حملة حقي، لتزويد المشاركين مختارين بالمعرفة والأدوات اللازمة لمراقبة الانتخابات البلدية. وقد اختير من بين 134 شخصًا حضروا جلسات التوعية، 92 مراقبًا. وعُقدت ورشتا عمل تدريبيتان مكثفتان لإعداد المراقبات والمراقبين.

الأولى، بتاريخ 27 نيسان في فندق كراون بلازا في بيروت، ضمت 45 شخصًا (31 متدربة و14 متدربًا)، بينهم 28 شخصًا معوقًا. والورشة الثانية بتاريخ 29 نيسان في فندق القادري في زحلة، وضمت 47 شخصًا (26 متدربة و21 متدربًا)، بينهم 18 شخصًا معوقًا.

جمعت الورشتان بين متطوعين ذوي تجربة سابقة مع الحمله، ومتطوعين يشاركون فيها للمرة الأولى، وتألف التدريب من ثلاثة أقسام:

■ **الأول، القسم النظري:** ضم تعريفات بالاتفاقية الدولية، وعمل البلديات، وقانون الانتخابات، والقانون 2000/220، وأهداف حملة حقي وعملها، وأهمية الحقوق السياسية، ومفاهيم الناصرة والتطوع والعمل المطلبي، والانتخابات البلدية.

■ **الثاني، القسم العملي:** وتناول آليات الرصد وتعبئة الاستمارة، ضمن محاور: جمع المعلومات، توثيق المعلومة في الاستمارة، التقاط الصورة، التحليل والتقديرات النظرية، إجراء المقابلة مع المقترع، رصد عملية الاقتراع، حيادية المراقب، المصادقية في جمع المعلومات لحيادية، الالتزام بخطة المراقبة، العمل ضمن الفريق، التقيد بقوانين العملية الانتخابية، وكيفية التعامل مع القوى الأمنية.

■ **الثالث، القسم الاعلامي:** تناول المقابلات الميدانية مع وسائل الاعلام، المفاهيم والخلفيات الحقوقية، رصد البرامج البلدية، خطاب الاتحاد المطلبي، رصد برامج المرشحين، مخاطبة الرأي العام، النشر على وسائل التواصل، كيفية تصوير المخالفات.

المراقبة

أجريت الانتخابات البلدية والاختيارية في المحافظات اللبنانية على أربع مراحل:

- **الأولى في محافظة جبل لبنان**، يوم الأحد الواقع فيه 4 أيار 2025.
- **الثانية في محافظتي لبنان الشمالي وعكار**، يوم الأحد الواقع فيه 11 أيار 2025.
- **الثالثة في محافظات بيروت والبقاع وبعلبك- الهرمل**، يوم الأحد الواقع فيه 18 أيار 2025.
- **الرابعة في محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية**، يوم السبت الواقع فيه 24 أيار 2025.

صباح كل يوم إنتخابي في المراحل الأربع، تحركت فرق الراقبين والمراقبات في مسارات حددتها إدارة الحملة سلفاً، بلغت 61 مساراً (17 في جبل لبنان، و12 في لبنان الشمالي وعكار، و11 في محافظة بيروت، و15 في محافظتي البقاع وبعلبك- الهرمل، و6 في محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية).

وقد رصدت فرق المراقبة مدى جهوزية المراكز الانتخابية والأقلام لاقتراع الناخبين المعوقين، والانتهاكات الحاصلة بحق المقترعين المعوقين، وأجرت مقابلات مع المقترعين المعوقين في أيام الانتخاب الأربعة؛ وملأت الاستمارات التي خضعت للفرز والتفريغ والتحليل. وقد اعتمدت عملية المراقبة على تفاعل الراقبين مع الاستمارة بأقسامها الثلاثة، والذين تدربوا عليها سابقاً، وهي مبنية على جملة من الحقوق للترجمة بالقانون 2000/220 والقانون الانتخابي 2017/44، والمراسيم التطبيقية (خاصة الرسوم 2009/2214) والقرارات الوزارية والتعاميم ذات الصلة (أبرزها تعميم وزارة الداخلية بتاريخ 12 نيسان 2025، الرقم 11/أم/2025، الذي يُطلب فيه من الجهات المختصة، ضرورة اعطاء التعليمات اللازمة للقيام بكل ما هو مطلوب من أجل تسهيل مشاركة الاشخاص المعوقين في الانتخابات البلدية والاختيارية بمراحلها الأربع).

وأجرت هذه الفرق عمليات المراقبة في 171 بلدة ومدينة (58 في جبل لبنان، و27 في لبنان الشمالي وعكار، و11 في محافظة بيروت، و33 في محافظتي البقاع وبعلبك- الهرمل، و42 في محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية). وبذلك غطت الحملة مراكز انتخابية في 22 قضاء من الأفضية اللبنانية الـ26 (6 أفضية في جبل لبنان، و7 في لبنان الشمالي وعكار، ومحافظة بيروت بدوائرها الانتخابية، و4 أفضية في محافظتي البقاع وبعلبك- الهرمل، و4 في محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية).

■ **المراكز والأقلام:** استهدفت فرق المراقبة 261 مركزاً انتخابياً تضم 2331 قلم اقتراع (60 مركزاً انتخابياً في جبل لبنان، و47 في لبنان الشمالي وعكار، و53 في محافظة بيروت، و62 مركزاً في محافظتي البقاع وبعلبك- الهرمل، و39 في محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية). ورصدت الفرق مدى جهوزية المراكز الانتخابية لاقتراع الناخبين المعوقين. (القسم الأول)

■ **عمليات الاقتراع:** رصدت فرق المراقبة 229 عملية اقتراع لأشخاص معوقين وكبار في السن ووثقت تلك إمكانية اقتراع الناخب المعوق بكرامة واستقلالية وكيفية تعامل هيئات الأقلام والقوى الأمنية والمندوبين معه خلال اقتراعه. (القسم الثاني)

■ **المقابلات:** أجرت فرق المراقبة 190 مقابلة مع الناخبين المعوقين، داخل مراكز اقتراع، بعد إدلائهم بأصواتهم، للوقوف على انطباعاتهم حول مشاركتهم في الانتخابات، والصعوبات التي واجهوها (القسم الثالث).

خامساً، أهداف التقرير

يهدف هذا التقرير إلى:

- الإضاءة على إمكانية وصول الأشخاص المعوقين إلى المراكز الانتخابية والتركيز على مدى أهليتها لارتياحها باستقلالية، وإظهار حجم المعوقات القائمة؛ ولحظ التغيرات التي من شأنها أن تسهل عملية الاقتراع (الوصول إلى المركز والقلم، تشغيل المصعد، الأروقة والغرف والمراحيض).
- توفير أداة تدعم مطلب الاقتراع على الطابق الأرضي لترسيخه، وتبيان مدى الالتزام بقرار نقل أقلام الاقتراع إلى الطوابق الأرضية من قبل وزارة الداخلية والبلديات.
- تبيان مستوى دقة المعطيات الواردة في لائحة وزارة التربية حول توفر التجهيزات في المدارس الرسمية المستخدمة كمراكز انتخابية، وحث الاوزارة على إجراء مسح شامل للمدارس الرسمية يلحظ المعايير الدنيا للبيئة الدامجة.
- توثيق الانتهاكات بحق المقترعين/ات المعوقين/ات داخل أقلام الاقتراع، من قبل هيئات الأقلام والمندوبين، والتدخل في عمليات الاقتراع؛ ولحظ التغيرات والمبادرات الإيجابية في التعامل مع الناهخين المعوقين.
- القيام بالاستنتاجات تؤدي إلى خلاصات واقتراحات عملية كي تُعتمد أثناء التحضيرات للانتخابات النيابية المقبلة عام 2026، تطبيقاً للمرسوم 2009/2214، والقوانين الرعية الإجراء.





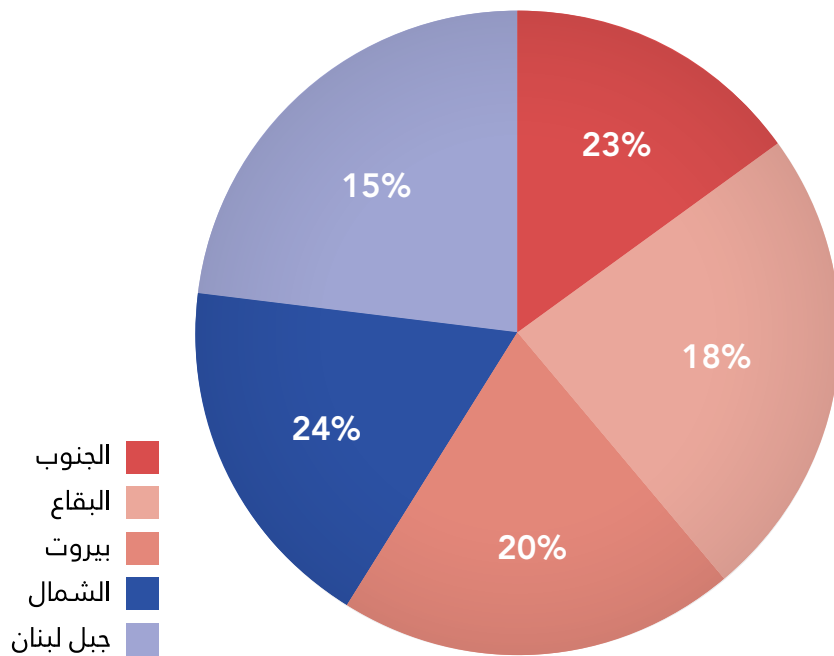
القسم الأول

مدى جهوزية المراكز الانتخابية لاقتراع الناخبين المعوقين

مدى جهوزية المراكز الانتخابية لاقتراع الناخبين المعوقين

رصدت فرق المراقبة مدى جهوزية 261 مركزاً انتخابياً لاقتراع الناخبين المعوقين، وتضم هذه المراكز 2231 قلم اقتراع (60 مركزاً انتخابياً في جبل لبنان، و47 في لبنان الشمالي وعكار، و53 في محافظة بيروت، و62 مركزاً في محافظتي البقاع وبعبك- الهرمل، و39 في محافظتي لبنان الجنوبي والنبطية).

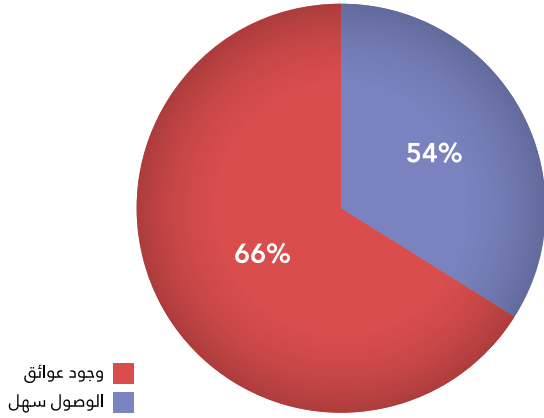
توزع المراكز الانتخابية على المحافظات (نسبة، %)



وهذه المراكز من حيث طبيعة استخدامها بمجملها مدارس ومؤسسات تعليمية رسمية، ومعظم مبانيها قديمة، إذ لم يلاحظ سوى 85 مبنى جديداً. وضم 118 منها ملاعب مسقوفة ومكشوفة، وفي 143 منها ملعب مكشوف فقط. وتوفرت الطاقة الشمسية في 48 منها فقط. أما بقية المراكز، فهي ذات استخدامات عامة مختلفة¹.

1 انظر/ي: التفاصيل في الملحق (1): المراكز الانتخابية المستهدفة.

1 - إمكانية الوصول



أظهرت الاستمارات عدم وجود عوائق للوصول إلى مداخل المراكز الانتخابية في 89 مركزًا، في مقابل 172 مركزًا، ليس من السهل الوصول إليها بسبب العوائق أمام مدخلها الرئيسية، وأهم هذه العوائق: الأعمدة ولوحات الإعلانات، وحفر الطرق والانحدارات، وارتفاع الأرصفة، ووجود الأدراج، والسيارات والتجمعات البشرية التي تعترض طريق الأشخاص المعوقين. حدّت كل هذه العوائق من إمكانية الوصول الميسّرة والأمنة للناخبين/ات المعوقين/ات إمكانية وكبار السن.

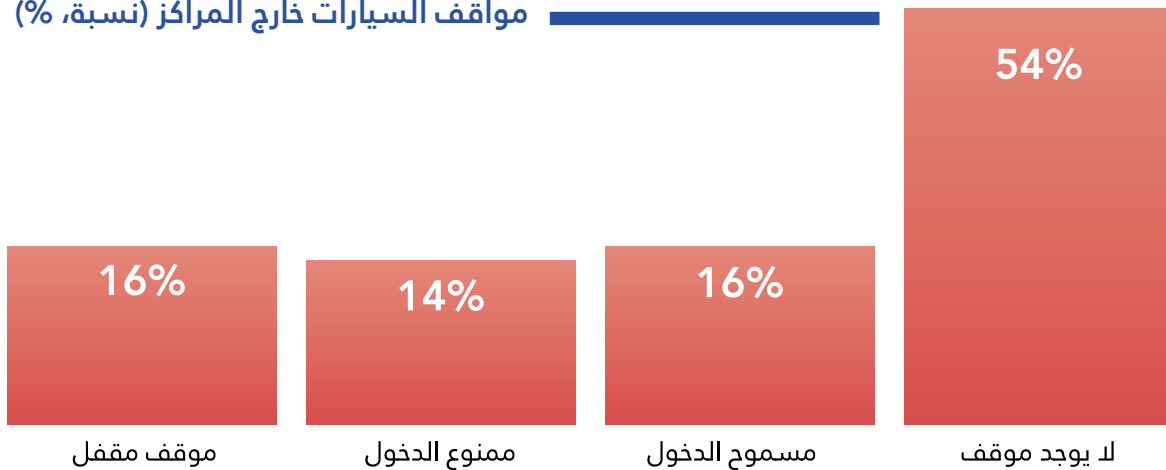
2 - مواقف السيارات

خارج المركز الانتخابي:

توفرت مواقف للسيارات بالقرب من 121 مركزًا (مرأب خارج المركز، تابع له)، ولكن 42 منها كانت مقفلة، و36 منها لم يُسمح بالدخول إليها، وقد سُمح بالدخول 43 موقفًا، واستخدمها من قبل الناخبين/ات المعوقين/ات لركن سياراتهم/ن.

وبشكل ذلك تحديدًا كبيرًا أمام من قصد هذه المراكز من الأشخاص المعوقين، ودفعهم ومن معهم إلى البحث عن مكان بديل لركن السيارة والرجوع إلى المركز سيرًا على الأقدام، وفي الكثير من المراكز لم يجد الناخبون/ات المعوقون/ات أماكن قريبة، بل ركنوا سياراتهم في مكان بعيد جدًا عن المركز. في المقابل، لم تتوفر مواقف سيارات قرب 140 مركزًا.

مواقف السيارات خارج المراكز (نسبة، %)



إن إقفال 16 في المئة من المواقف المتوفرة وعدم السماح بدخول الأشخاص المعوقين إلى 14% منها، هو مخالفة صريحة لتعاميم وزارة الداخلية بشأن تمكن الأشخاص المعوقين من ركن سياراتهم فيها.

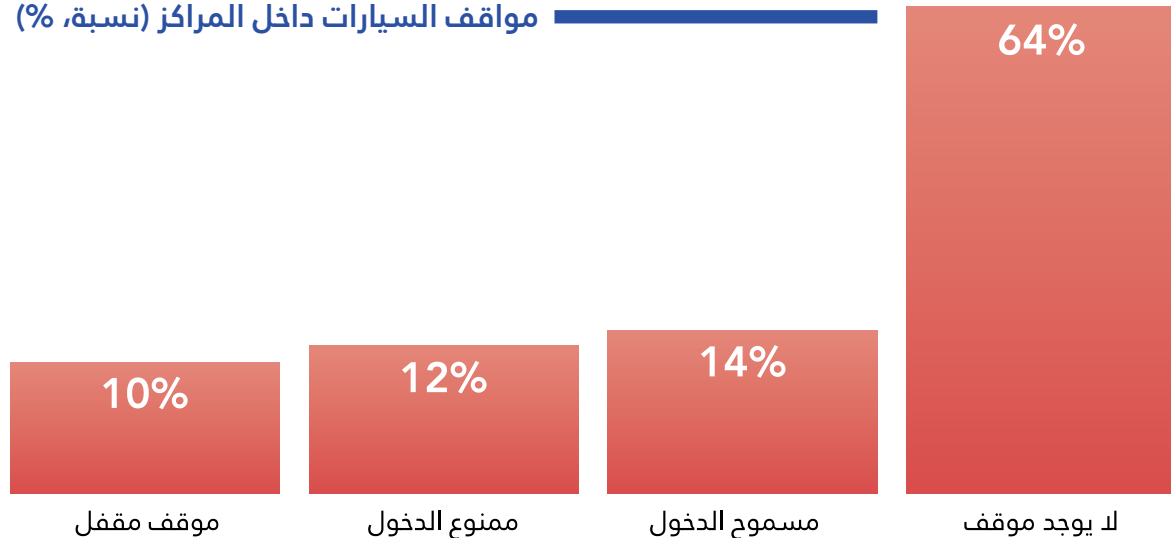
داخل المركز الانتخابي:

توفر 95 موقفًا للسيارات داخل حرم المراكز الانتخابية، لكن 26 منهما كان مغلقًا، ولم يسمح بالدخول إلى 32 منها، ما شكل تحديًا أمام الأشخاص المعوقين ومن معهم، ودفعهم إلى البحث عن مواقف أخرى، وإلا كان على الناخب/ة المعوق/ة أن يذعن إلى عملية حمله على الأيدي كحل وحيد لإدخاله إلى المركز الانتخابي. ومن الملاحظ أنه سمح بدخول سيارات الأشخاص المعوقين إلى 37 موقفًا فقط.

في المقابل، لم تتوفر مثل هذه المواقف في 166 مركزًا انتخابيًا.

كما تشير المعلومات إلى تعاون كبير من قبل قوى الأمن الداخلي وعناصر الجيش اللبناني مع الأشخاص المعوقين وفرق مراقبي الحملة في الدخول إلى المراكز الانتخابية، حيث تمكنت الفرق - وفي عدادها مراقبون/ات معوقون/ات - من الدخول إلى 254 مركزًا من دون أي إشكالات، في مقابل تعسر دخولها إلى 7 مراكز فقط، سواء بسبب سوء تقدير عناصر القوى الأمنية أو بسبب عرقلة الدخول من قبل عناصر حزبيين وماكينات المرشحين، لكن مع ذلك، تمكنت هذه الفرق من الدخول إلى تلك المراكز السبعة بعد حل الإشكالات.

مواقف السيارات داخل المراكز (نسبة، %)

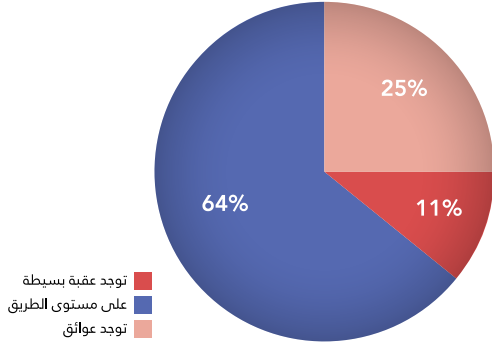


من الملاحظ أن إن إقفال 10 في المئة من المواقف المتوفرة وعدم السماح بدخول الأشخاص المعوقين إلى 12 في المئة منها، هو مخالفة إضافية لتعاميم وزارة الداخلية بشأن تمكن الأشخاص المعوقين من ركن سياراتهم داخل مراكز الاقتراع في حال توفر مواقف. لكن المشكلة الأساسية ما زالت تكمن في عدم توفر أي مواقف خارج المراكز بنسبة 54 في المئة أو داخلها بنسبة 64 في المئة، وهو أمر لا يعالج عبر تعميم، بل قبل أيام الانتخاب في المرحلة التي تختار فيها وزارة الداخلية المراكز الانتخابية.

3 - إمكانية الدخول

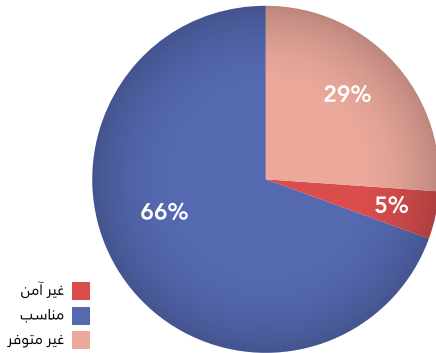
الداخل: تمكن الأشخاص المعوقون الذين يستخدمون الكراسي المتحركة من الدخول بسهولة نوعًا ما إلى 65 مركزًا، حيث صادف أن المدخل الرئيس فيها على مستوى الشارع العام خارجها، بينما أمام المدخل الرئيس في 30 منها عقبة بسيطة. وهذا لا يعني أنها مجهزة لاستقبال الأشخاص المعوقين، بل أنها بطبيعتها لا تحتاج إلى منحدرات. فيما وصفت عملية الدخول عبر المدخل الرئيس بالصعبة أو المتعذرة في 166 مركز، فلم يتمكن الأشخاص المعوقون من الدخول باستقلالية بسبب وجود أدراج وأرصعة عالية أمامها وغياب المنحدرات أو وجود منحدرات غير ملائمة.

المدخل الرئيسي



المنحدرات: توفرت المنحدرات أمام 89 مركزًا انتخابيًا: 76 منها في مكان مناسب أمام المدخل الرئيس (لوحظ أن 5 منحدرات منها جديدة فقط)، و13 منحدر غير مناسب وغير آمن، أو ضيق وشديد الانحدار. في المقابل، لا يوجد أي منحدر أمام 172 مركزًا. ومن الملفت توفر مدخل خاص بالأشخاص المعوقين في 16 مركزًا انتخابيًا، وأن مدخلين منها كانا مقفلين.

المنحدرات

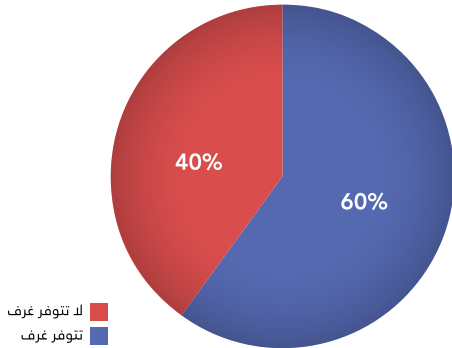


4 - الطوابق الأرضية

توفرت غرف على الطوابق الأرضية في 157 مركزًا، وكان مجموع الغرف فيها 715، لكنها لم تستخدم كلها كأقلام اقتراع، حيث رصدت الفرق أن عدد الأقلام على الطوابق الأرضية في هذه المراكز 493 فقط، وذلك مقابل 1165 قلمًا كانت في الطوابق العلوية في المراكز نفسها.

في المقابل، لم تتوفر غرف على الطوابق الأرضية في 104 مركزًا، وهذا يعني أن الناخبين/ات من المعوقين وكبار السن في هذه المراكز حُمِلوا على الأدراج إلى أقلام اقتراعهم الكائنة في الطوابق العلوية، إما على كراس بلاستيكية أو على الأكتاف.

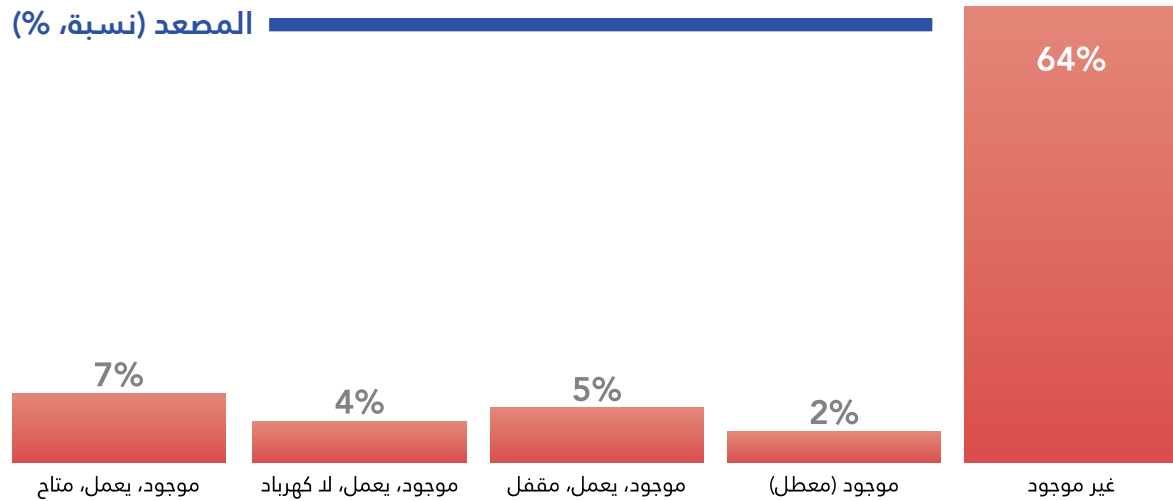
هل تتوفر غرف على الطوابق الأرضية في المراكز؟ (نسبة، %)



وهنا، في ما يتعلق بأحد المطالب الرئيسة لحملة حقي المتعلق باستخدام غرف الطوابق الأرضية كأقلام اقتراع، من الملاحظ التقدم النسبي، حيث اختارت وزارة الداخلية نحو 60 في المئة من المراكز التي تحتوي طوابقها الأرضية على غرف، في مقابل 40 في المئة لا توجد فيها غرف، وكان من الممكن تدارك هذا الأمر في مرحلة اختيار مراكز الانتخاب. إلا أن نسبة الأقلام، وعددها 493، إلى إجمالي عدد الأقلام في المراكز التي رصدتها فرق المراقبة وهو 2231، وهي نسبة لا تعدو 22 في المئة لا تزال متدنية جدًا.

5 - المصاعد الكهربائية

لم تتوفر مصاعد كهربائية في 215 مركزًا، مقابل توفرها في 46 مركزًا: 19 مصعد منها يعمل والكهرباء متوفرة وهي صالح للاستخدام، و10 مصاعد صالحة للاستخدام ولكن لا يوجد كهرباء لتشغيلها، و13 مصعدًا صالحة للاستخدام ولكنها مقفلة، و4 مصاعد غير صالحة للاستخدام. وقد تمكن الأشخاص المعوقون من استخدام المصاعد الـ 19 فقط من دون عوائق. ومن كان قلم اقتراعه في الطابق العلوي من الأشخاص المعوقين أو كبار السن في الـ 242 مركزًا الأخرى، اضطر إلى تسلق الأدراج أو حمل على الأكتاف أو على كراس بلاستيكية.



6 - دورات المياه

■ المرافق العامة: تتوفر في الطابق الأرضي ضمن 184 مركزًا، وغالبيتها في ملاعب المدارس فقط، وهي غير موجودة في 77 مركزًا انتخابيًا. بعد الكشف على المراحيض المتوفرة، تبين أن 130 منها غير نظيف، أو مستخدم كمخزن، أو غير صالح للاستخدام، أو أن أبوابه ضيقة وتفتح للداخل. ولا يمكن للشخص المعوق سوى استخدام 54 مرحاضًا منها بصعوبة. أما الشخص الذي يستخدم الكرسي المتحرك، فيمكن استخدام 20 مرحاضًا فقط.

■ **المراحيض المخصصة للأشخاص المعوقين:** رصدت الفرق وجود 29 مرحاضًا خاصًا بالأشخاص المعوقين على الطوابق الأرضية في 29 مركزًا، لكن 10 منها كانت مقفلة، و9 غير نظيفة أو تستخدم كمخزن، أو لا توجد فيها مياه، وأبوابها تفتح للداخل. وكانت 10 مراحيض منها فقط صالحة للاستخدام وبالإمكان الدخول إليها. في المقابل، لم تتوفر المراحيض المخصصة للأشخاص المعوقين في 251 مركزًا.

7 - الاشارات التوجيهية

لم تتوفر الإشارات التوجيهية التي يفترض أن تكون موجودة في باحات المراكز الانتخابية، والتي تعتبر ضرورية للأشخاص الصمّ والأشخاص المعوقين ذهنيًا، سوى في 4 مراكز، وخلت المراكز الأخرى الـ 257 من الإشارات التي تسهل عملية اقتراع الناخبين/ات المعوقين/ات.





القسم الثاني

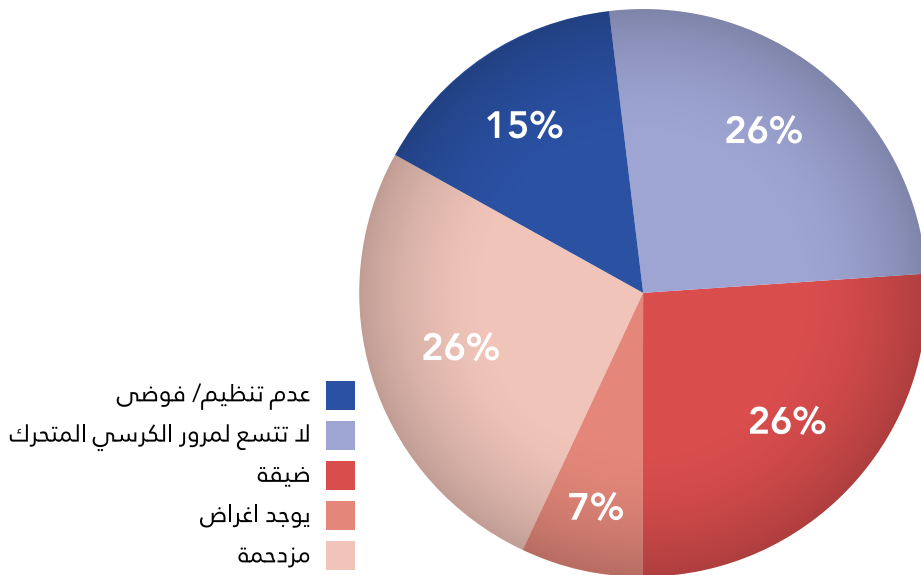
الانتهاكات الحاصلة
بحق المقتربين / ات
المعوقين / ات

الانتهاكات الحاصلة بحق المقترعين/ات المعوقين/ات أولاً، أقلام الاقتراع والوصول إليها

ضمت المراكز الانتخابية التي رصدتها فرق المراقبة التابعة للحملة 2231 قلم اقتراع، وتظهر الأرقام التي وردت في استمارات عينات عن العوائق التي تحول دون إتمام الناخبين المعوقين عملية اقتراعهم باستقلالية، بعض هذه العيقات في بيئة المراكز وبعضها الآخر ناتج عن سوء تنظيم ومن الممكن إزالته من طريق الأشخاص المعوقين. ونعرض في هذا القسم من التقرير لحالات وثقها المراقبون/ات:

المرات: أظهرت الاستمارات أن المرات المؤدية إلى أقلام الاقتراع في 153 مركز انتخابي كانت واسعة مناسبة للاستخدام، ويدخل في عداد هذه المراكز تلك التي افتتحت أقلام اقتراع في غرف على الطوابق الأرضية فيها حيث لا ممرات للوصول إلى معظمها. فيما كانت المرات غير مناسبة في 108 مراكز. وظهر أن العيقات التي جعلت المرات غير مناسبة هي بنسبة 26 في المئة تابعة للبنية الهندسية لكونه أضيق من عرض الكرسي المتحرك، إلا أن تضيق الممر أكثر عبر وضع الطاولات والكراسي الدراسية فيه والخزانات والأغراض الأخرى، بالإضافة إلى الازدحام الذي يحول دون حركة الأشخاص المعوقين، وسوء التنظيم والفوضى على مداخل أقلام الاقتراع وفي المرات جعل حركة المقترعين المعوقين متعذرة، وجعل هذه المرات غير مناسبة أو آمنة لاستخدامها باستقلالية.

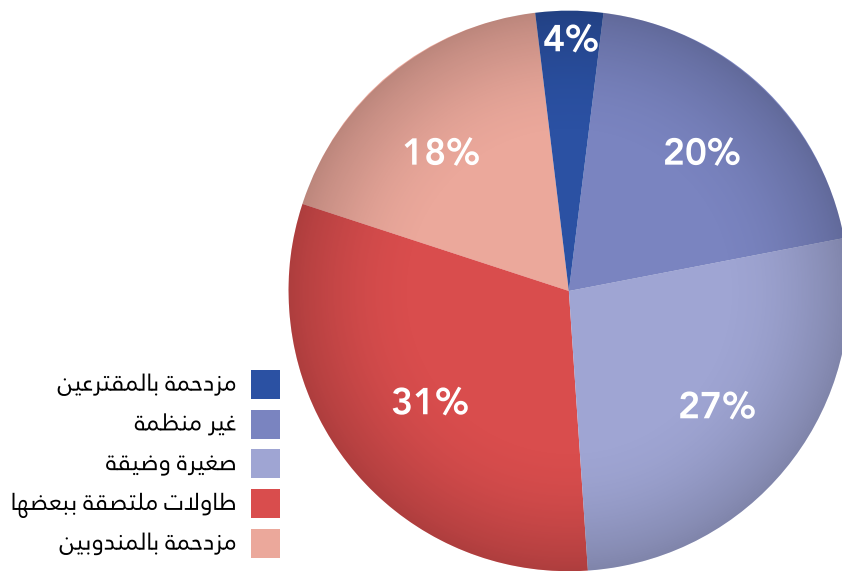
عوائق جعلت الممرات غير ملائمة



■ **الأبواب:** حالة زحمة المقترعين أمام أبواب أقلام الاقتراع من قدرة الأشخاص الذين يستخدمون الكراسي المتحركة من الدخول في 31 قلمًا، وكان من الممكن تنظيم عملية الدخول إلى الأقلام بشكل يحترم هذه الفئة من الأشخاص المعوقين، وفي المجمل كانت الأبواب غير مناسبة مع عتبة في 33 في المئة من الحالات، وكانت ضيقة لا تسمح بمرور الكرسي المتحرك بنسبة 42 في المئة.

■ **غرفة القلم:** تبين أن الأشخاص المعوقين حركيًا من مستخدمي الكراسي المتحركة يمكنهم التحرك باستقلالية في مئة مركز فقط، أما في المراكز الأخرى، فقد حالت دون حركتهم في داخل القلم جملة من العوائق، أبرزها أن محتويات الغرفة غير مرتبة بطريقة تسمح بالحركة بنسبة 20 في المئة، أو أنها مزدحمة بالمقترعين بنسبة قليلة وهي 4 في المئة، مع أن هذه العقبة هي من مسؤولية هيئة القلم التي ينبغي أن تنظم توافد المقترعين إلى داخله. كذلك لوحظت زحمة مندوبين في 18 في المئة من الحالات، وأن الطاولات داخل الغرفة ملتصق بعضها ببعض بنسبة 31 في المئة، بالإضافة إلى ضيق الغرفة المستخدمة كقلم اقتراع وصغر حجمها بنسبة 27 في المئة.

غرف القلم



■ **العازل:** كانت الحملة قد صرحت غير مرة بأن العازل المصنوع من الورق المقوى المستخدم في الانتخابات العامة منذ العام 2018، هو عازل غير دامج ولا يمكن الشخص المعوق من استخدامه باستقلالية ولا يضمن السرية المطلوبة في ملء ورقة الاقتراع أو تشطيبها. وبالإضافة إلى ذلك رصدت الفرق أن هذا العازل قد وضع في 184 مركزًا في أماكن حالت دون وصول الشخص المعوق إليه واستخدامه، وهي إما عبر وضعه في زاوية ضيقة، أو وضعه فوق مصطبة في القلم بحيث يكون أعلى من أرض الغرفة، أو وضعه بقرب رئيس القلم أو النافذة.

■ **الصندوق:** كان مكان صندوق الاقتراع غير مناسب للأشخاص المعوقين من مستخدمي الكراسي المتحركة وقصار القامة في 174 مركزًا، فإما أن يكون مكان الصندوق مرتفع جدًا (24 في المئة) أو أن الطاولة التي وضع عليها الصندوق مرتفعة (39 في المئة)، أو تكون هذه الطاولة مغلقة من الجانبين (10 في المئة) أو غير مناسبة

لتستخدم كطاولة لوضع صندوق الاقتراع عليها (17 في المئة) أو أن تكون قريبة جدًا من المندوبين (10 في المئة). وطالما أن العرف في الانتخابات العامة السابقة قد قضى بوضع الصندوق على طاولة، علمًا أن من الممكن وضعه على الأرض، أو كما في مبادرات بعض رؤساء الأقسام على طاولة منخفضة يسهل أن يستخدمه المقترع المعوق باستقلالية. وقد أثر مكان الطاولة في 199 مركزًا سلبيًا على عمليات اقتراع الناخبين المعوقين لتلاصقها وضيق مساحتها وارتفاعها. هذا تسبب بانتهاكات بحق سرية الاقتراع بعد دفع الشخص المعوق إلى ملء ورقة الاقتراع خارج العازل وإنزال الصندوق عن الطاولة، وسمح ذلك لأكثر من شخص للقيام باسقاط الورقة في الصندوق بدلا عنه.

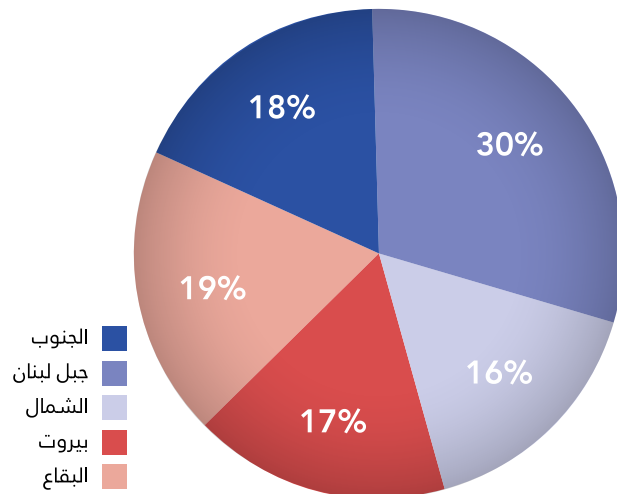
ثانياً، رصد عمليات اقتراع الأشخاص المعوقين

رصدت فرق المراقبة 229 عملية اقتراع لأشخاص معوقين في 220 مركزًا انتخابيًا. وقد توزعت هذه العمليات على المحافظات على الشكل الآتي: 39 عملية في بيروت، 42 عملية في محافظتي الجنوب والنبطية، 36 عملية في لبنان الشمالي وعكار، 44 عملية في البقاع وبعبك-الهرمل، و68 عملية اقتراع في جبل لبنان. من حيث الجنس، رصدت الفرق 106 مقترعات معوقات و123 مقترعًا معوقًا.

ومن حيث نوع الإعاقة، توزع الأشخاص المعوقون كالآتي: 121 شخصًا لديه إعاقة حركية (بينهم حالتا بتر في اليد و4 حالات بتر في القدم)، 14 شخصًا لديه إعاقة بصرية، و12 شخصًا لديه إعاقة سمعية، و17 شخصًا لديه إعاقة ذهنية، و61 شخصًا كبيرًا في السن، و4 أشخاص من قصار القامة.

وتبين أن 53 شخصًا منهم يستخدمون الكرسي المتحرك للدولب، وشخصان يستخدمان الكرسي الكهربائي، و61 شخصًا يستخدمون العكازات، و9 أشخاص يستخدمون الولكر، و3 أشخاص يستخدمون عصا المكفوفين، و8 أشخاص يستخدمون سماعة أذن، وشخص واحد يستخدم جهاز شبيب، فيما 48 شخصًا لا يستخدمون شيئًا أثناء تنقلهم.

رصد عمليات اقتراع الأشخاص المعوقين في المحافظات (نسبة، %)

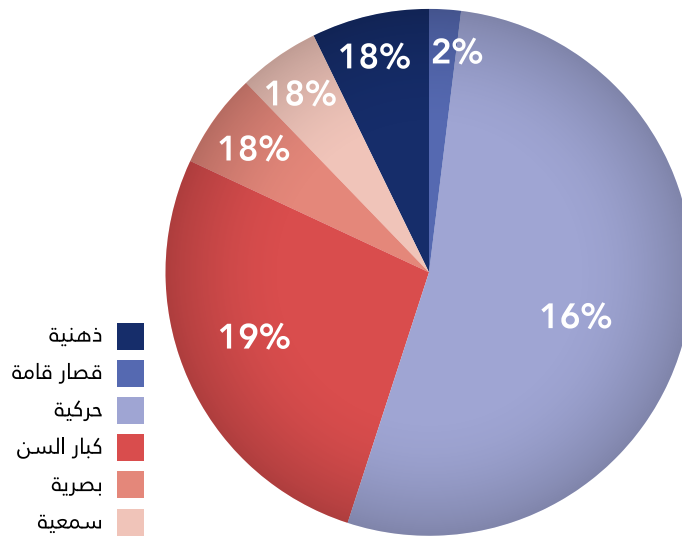


■ **في الملاحظات العامة:** أورد المراقبون أثناء رصدتهم عمليات اقتراع الناخبين/ات المعوقين/ات أنه سمح في معظم المراكز الانتخابية لمرافق الشخص المعوق بمرافقته إلى داخل القلم، و وراء العازل من دون أن يفرض على المقترع مرافق آخر، ومن دون أن يتعرض لضغوط من رئيس القلم أو أي جهة أخرى. وقد حصلت انتهاكات محددة تتعلق بعملية الاقتراع، إلا أن مشاركة الشخص المعوق لم تتأثر بأي حوادث أو عوامل أخرتها أو ألغتها. ومن هذه الانتهاكات:

■ أجبر 18 شخصًا معوقًا من قبل رئيس القلم على الاقتراع خارج العازل.

■ تدخل رئيس القلم و/أو مساعده في عملية اقتراع 26 شخصًا معوقًا نيابة عنه من دون ■ طلب المقترع المعوق ذلك.

توزيع المقترعين/ات حسب نوع الإعاقة (نسبة، %)



■ تدخل مندوبو المرشحين في عمليات اقتراع 71 شخصًا معوقًا في حضور رئيس القلم.

■ لم يسمح رئيس القلم لمرافق الشخص المعوق الشخصي بمرافقته إلى داخل القلم و/أو خلف المعزل في 85 من الحالات.

■ فرض على الناخب/ة المعوق/ة في 18 حالة مرافق آخر غير المرافق الشخصي ليتم عملية اقتراعه.

■ تعرض المقترع/ة المعوق/ة للضغط من قبل رئيس القلم في 9 حالات.

■ حصلت فوضى ثم تدافع داخل قلم الاقتراع في 40 حالة أثرت على عملية اقتراع الشخص المعوق بشكل سلبي.

■ أسقط ورقة الانتخاب نيابة عن الشخص المعوق شخص آخر في 47 حالة (7 منها من مندوبي المرشحين).

■ في التعامل والتواصل مع الشخص المعوق داخل غرفة القلم:

- لوحظ وجود مترجم لغة إشارة في أحد الأقلام فقط، على الرغم من أن وجوده ضروري للتواصل مع الأشخاص المعوقين سمعيًا.
- الأوراق الانتخابية المطبوعة سلفًا للوائح المرشحين غير قابلة للقراءة من قبل الأشخاص المعوقين بصريًا، فهي غير مطبوعة بطريقة برايل. وإذا ما رغب المقترع المعوق بصريًا بالتشطيب أو بإضافة إسم مرشح إليها يتعين عليه الاستعانة بمرافق.
- حصل رؤساء الأقلام، من ضمن الأدوات التي أمنتها وزارة الداخلية والبلديات لهم، على أدلة الانتخابات الدامجة. ويتضمن الدليل حقوق المقترع المعوق وطريقة التعامل معه في قلم الاقتراع، لكن هذه الأدلة لوحظت على الطاولة أمام 9 رؤساء أقلام فقط، أثناء عملية اقتراع الأشخاص المعوقين.
- لوحظ تعرقل و/ أو تأخر عملية الاقتراع في 34 حالة، بسبب عدم استعداد هيئة القلم للتعامل والتواصل مع الشخص المعوق.
- حصل تعامل مبني على الشفقة من قبل هيئة القلم مع الشخص المعوق في 55 حالة. وكذلك حصل ذلك في 43 حالة من قبل مندوبي المرشحين.
- رصد المراقبون تعاملًا مبنيًا على التنمر أو السخرية من قبل هيئة القلم 14 شخصًا معوقًا، وحصل ذلك مع 13 شخصًا معوقًا من قبل مندوبي المرشحين.
- رصد المراقبون 29 محاولة استغلال للمقترع/ة المعوق/ة داخل أقلام الاقتراع.
- رصد المراقبون 33 حالة مرافقة قسرية للشخص المعوق في المراكز الانتخابية، وأقلام الاقتراع من قبل جهات حزبية، ومندوبي المرشحين، وجمعيات خيرية ومؤسسات مختلفة.
- بشكل عام، لم يمنع دخول فريق المراقبة إلى أقلام الاقتراع سوى في 4 مراكز انتخابية، وكان المنع من قبل رؤساء الأقلام والقوى الأمنية؛ أما في المركز الأخرى فلم يتعرض المراقبون لأي مشكلة. كما منع المراقبون من التصوير في 48 مركزًا انتخابيًا.

تجهيزات

لننتخب باستقلالية وكرامة



ملصق حملة "حقي" 2023



القسم الثالث

المقابلات مع
المقترعين/ات
المعوقين/ات
في يوم
الانتخابات

المقابلات مع المقتربين/ات المعوقين/ات في يوم الانتخابات

أجرت فرق المراقبة التابعة للحملة 109 مقابلات مع ناخبين/ات معوقين/ات، داخل المراكز بعد مشاركتهم في الانتخابات وإدلائهم بأصواتهم.

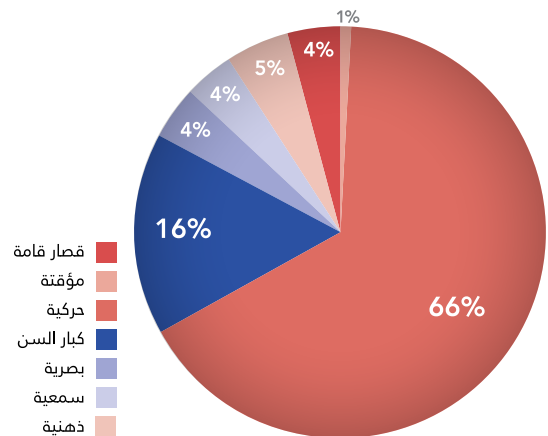
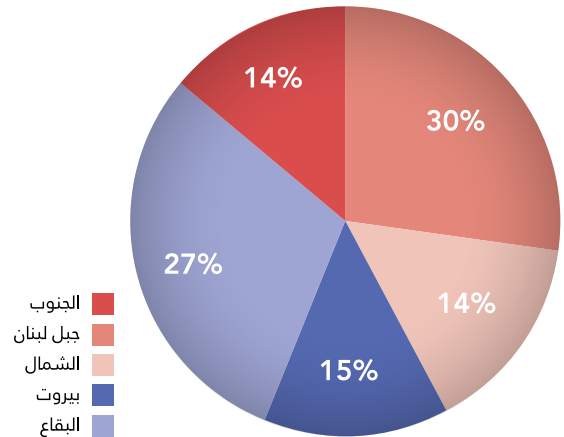
وقد توزعت هذه المقابلات على المحافظات على الشكل الآتي: 17 مقابلة في بيروت، و15 في الجنوب (لبنان الجنوبي والنبطية)، و15 في الشمال (لبنان الشمالي وعكار)، و29 مقابلة في البقاع (البلقاء وبعبك-الهرمل)، و33 مقابلة في جبل لبنان.

وكانت مقابلات مباشرة مع 97 شخصًا، وعبر المرافقين مع 21 شخصًا، وذلك بالنيابة عن الشخص المعوق، خاصة ذوي الإعاقات الذهنية والنطقية والسمعية. وتبين أن 20 شخصًا منهم شارك في الانتخابات للمرة الأولى، فيما سبق لـ 89 الآخرين المشاركة في الانتخابات النيابية الأخيرة أو ما قبلها.

عرف 70 شخصًا من الذين أجريت معهم مقابلات بمركز الانتخاب الذي سيقترعون فيه، فيما استدللّ إليه 39 شخصًا عبر جهات حزبية وعائلية ومختير. وكانت بيانات 103 منهم صحيحة مطابقة للوائح الشطب، مقابل 6 لم تكن بياناتهم صحيحة.

من حيث الجنس توزع الذين أجريت معهم مقابلات على 48 مقترعة معوقة و61 مقترعًا معوقًا.

أما من حيث الإعاقة، فمعظمهم كانوا من ذوي الإعاقة الحركية وعددهم 72 (7 لديهم بتر في القدم،



و65 من ذوي الإعاقات الحركية المختلفة)، وأجريت 17 مقابلة مع الكبار في السن، وتوزعت المقابلات الباقية على 4 للإعاقة البصرية، و4 للإعاقة السمعية، و6 للإعاقة الذهنية، و5 لقصار القامة، وشخص واحد لديه إعاقة مؤقتة.

بالمجمل، وصف 66 عملية الاقتراع بالـ"جيدة"، ورأى 25 منهم أنها كانت بدرجة "وسط"، واعتبر 18 منهم أنها كانت سيئة بالنسبة إليه.

وحول مقارنتها بالعمليات الانتخابية السابقة، رأى 14 منهم أنها أفضل بكثير عن السابقة، وأشار 20 إلى أنها أفضل قليلاً عن السابقة، واعتبر 65 منهم أن لا شيء تغير عن الانتخابات السابقة، ووصفها 7 أشخاص، بأنها أسوأ من السابقة، وأكد 3 منهم أنها "أسوأ بكثير".

1 - إمكانية الوصول

حول إمكانية الوصول إلى المركز الانتخابي باستقلالية، رأى 27 شخصاً أنه يمكن الوصول بالكامل، و47 شخصاً أجابوا أن إمكانية جزئية، فيما أجاب 35 شخصاً بأن الوصول غير متاح، وحددوا الصعوبات بالمنحدرات التي كان من الصعب المرور عليها، ووجود الأدراج الكثيرة والطويلة في بعض الأماكن، بالإضافة إلى الحشود والتجمعات أمام المداخل الرئيسية والأرصعة المرتفعة والطرق المنحرفة. وكانت معاناة من لم يتوفر له موقف السيارة قرب المركز أو داخله مضاعفة، فهؤلاء أرهقوا بسبب السير مشياً على الأقدام من مسافات بعيدة للوصول إلى المركز الانتخابي؛ علماً أنه توفرت مساحة مخصصة لوقوف السيارات بالقرب من المركز لدى 53 شخصاً فقط، تمكن 49 منهم من ركن سيارته فيها. أما هذه المساحة فلم تكن متوفرة أمام مراكز 56 شخصاً من مجموع الذين أجريت معهم مقابلات.

وأمام المراكز الانتخابية أشار 93 شخصاً إلى أن تعاطي القوى الأمنية كان ممتازاً، حيث عاملوهم باحترام وكانوا مفيدين. أما 15 منهم فاعتبروا أن عناصر القوى الأمنية كانوا "محترمين ومفيدين إلى حد ما"، فيما رأى شخص واحد أنهم كانوا غير محترمين في تعاملهم معه.

2 - إلى أقلام الاقتراع

حول مدى سهولة الوصول إلى قلم الاقتراع، أشار 38 شخصاً كان ممكناً بالكامل، ورأى 45 شخصاً أن هذه إمكانية كانت جزئية، مقابل 26 شخصاً عانوا من صعوبات في الوصول بسبب وجود أدراج داخل المراكز ما أدى إلى عدم إمكانية التنقل بسهولة داخل البني وبين أقسامه، وقد تلقى هؤلاء المساعدة من أفراد أسرهم والمرافقين ومندوبي المرشحين، وحملوا على الأدراج للوصول إلى أقلام اقتراعهم. ويذكر أن معظم المقترعين المعوقين لم يقفوا في طوابير المقترعين أمام الأقلام، بل كانت لهم الأولوية في الدخول، كما عبّروا.

وأكد 43 شخصاً أن قلم اقتراعه كان في الطابق الأرضي، مقابل 66 شخصاً كانت أقلام اقتراعهم في الطوابق العليا، ولم تتوفر المصاعد سوى في عدد محدود من المراكز، وفي 4 منها لم تتوفر الكهرباء لاستخدامها، و4 مصاعد أخرى موجودة ولكنها معطلة.

صرح 25 شخصًا أنهم حملوا على الأدراج من قبل آخرين للوصول إلى أقلام اقتراعهم، وقام بهذه العملية أفراد اسرهم وعناصر من القوى الأمنية وناخبون آخرون وعناصر الدفاع المدني، وأعضاء جمعيات محلية ومندوبي المرشحين. وقد عبر هؤلاء عن شعورهم حيال ذلك، بأنه شعور صعب ومحزن، وخلف لهم إحساس سيء وغير مريح، بالإضافة إلى التعب والتوتر والخوف من الانزلاق أثناء حملهم على الأدراج. وعبروا بغضب عن شعورهم بالخلل والإحراج وعدم الحرية لأنهم انتظروا كل هذه السنين والنتيجة ذاتها لم يتغير شيء، واعتبروا أن حمل الشخص على الأدراج أمر مستفز للغاية.

3 - داخل قلم الاقتراع

■ **في التعامل:** غلب الاحترام لدى رؤساء الأقسام ومساعدتهم في التعامل مع الأشخاص المعوقين داخل أقلام الاقتراع، حيث وصف 76 شخصًا أنهم تعاملوا معه باحترام و9 "باحترام إلى حد ما"، و8 بمهنية. وقال 4 أن هيئة القلم لم تعاملهم بمهنية، ولفت 3 إلى أنهم تعرضوا للضغط من قبل رئيس القلم أثناء عملية اقتراعهم، فيما تعرض 6 للمعاملة بشفقة من قبل رئيس القلم ومساعدته، وأشار 3 أشخاص إلى أن هيئة القلم تجهل كيفية التعامل معهم. كذلك غلب الاحترام على تعامل مندوبي المرشحين مع الأشخاص المعوقين، كما صرح 84 شخصًا، ورأى 12 منهم إلى أن المندوبين تعاملوا معهم باحترام إلى حد ما، وعبر 5 أنهم كانوا داعمين لهم، فيما رأى شخصًا واحدًا أنهم غير داعمين. وتعرض شخص واحد للضغط عليه من قبل مندوبي المرشحين، وتعامل المندوبون مع 3 أشخاص معوقين بشفقة، فيما رأى 3 أشخاص أن المندوبين يجهلون تمامًا كيفية التعامل مع الأشخاص المعوقين.

■ **المرافق/ المساعد:** ضمن القانون الانتخابي حق المقترع المعوق باصطحاب مرافق داخل قلم الاقتراع، وقد أكد 83 شخصًا ممن أجريت معهم مقابلات أنهم تمكنوا من اصطحاب مرافقهم، فيما لم يكن 12 شخصًا بحاجة إلى ذلك. في المقابل، لم تسمح هيئة القلم لـ 14 شخصًا بذلك، ومنعوا من اصطحاب مرافق داخل القلم في مخالفة صريحة للقانون، وهي ناتجة عن جهل هبئات الأقسام به.

■ **التأثير على القرار:** أعرب 102 شخصًا عن عدم تعرضهم لأي تأثيرات على قرارهم في الاقتراع، في مقابل 7 أشخاص صوتوا وفق توجهات آخرين بتدخل عائلي أو تدخل من مندوبي المرشحين، وبسبب عدم سرية الاقتراع في بعض الأحيان.

القدرة على التنقل داخل القلم: صرح 48 شخصًا بأن التحرك كان ممكنًا وسهلاً جداً، مقابل 29 شخصًا قالوا بالإمكانية ولكن بسهولة محدودة، وكان التحرك لدى 13 شخصًا مقترع صعبًا داخل القلم لكثرة المندوبين وضيق الغرفة وازدحامها بالطاولات، وضيق المسافات بين الطاولات.

■ **الصندوق:** أشار 68 شخصًا إلى أن ارتفاع صندوق الاقتراع مناسبًا، مقابل 41 شخصًا لم يناسبهم الارتفاع، واحتاج 37 منهم إلى الدعم لإتمام عملية الإدلاء بصوته، مقابل 72 شخص لم يحتاجوا إلى مساعدة. فحين يكون ارتفاع الصندوق غير مناسب وعندما يحتاج المقترع المعوق إلى مساعدة، يأخذ رئيس القلم الظرف منه وينزله في الصندوق، أو يُنزل رئيس القلم الصندوق بحيث يتمكن المقترع من إيلاج الظرف فيه. علمًا أن بعض العمليات جرت مباشرة على ركبي المقترع الذي يستخدم الكرسي المتحرك بسبب ضيق القلم، وعدم ملائمة مكاني لصندوق والعازل.



■ **العازل:** تمكن 74 شخصًا من الكتابة على مسند العازل، ولم يتمكن من ذلك 35 شخصًا. كما تمكن 83 شخصًا من تعبئة ورقة الاقتراع خلف العازل كما هو مطلوب، بينما لم يتمكن من ذلك 26 شخصًا، وهذا يعني بأنهم ملؤوا الورقة خارج العازل بسبب وجوده على عتبة مرتفعة في عدد من الأقلام، أو في زاوية ضيقة غير مناسبة لمستخدمي الكراسي المتحركة في بعض الأقلام. وقد فقدت عملية الاقتراع سريتها بالنسبة إلى هؤلاء المقترعين.

■ **الاستقلالية والسرية:** اعتبر 74 شخصًا أنهم تمكنوا من التصويت بشكل مستقل، وصرح 30 شخصًا بأنهم احتاجوا إلى مساعدة، وأجاب 8 أشخاص بأن عملية تصويتهم كانت غير مستقلة على الإطلاق. وقال 67 شخصًا إنهم تمكنوا من التصويت بسرية، بينما رأى 31 أن السرية كانت منقوصة إلى حد ما، وأكد 11 شخصًا أن عملية تصويتهم لم تكن سرية على الإطلاق.

■ **الكرامة الإنسانية:** شعر 64 شخصًا بأن كرامتهم كانت محترمة ومصانة خلال عملية اقتراعهم، وشعر 29 شخص بأنها كانت منتصة إلى حد ما، وأكد 15 شخصًا بأن كرامتهم الإنسانية لم تكن محترمة من قبل الآخرين على الإطلاق، وأنهم شعروا بالتمييز تجاههم وبعرض التهيب أثناء عملية الاقتراع، واضطرابهم إلى ملء الورقة الانتخابية خارج العازل، وتعرضوا إلى نظرة الشفقة والتعاطي غير المحترم والتصرف غير اللائق من بعض رؤساء الأقسام.

كما أجاب 98 شخصًا بأنهم لم يتعرضوا لأي تهيب داخل الأقسام، بينما قال 11 شخص إنهم شعروا بتمييز وبعض التهيب أثناء عملية التصويت نتيجة تصرفات بعض رؤساء الأقسام. كما لم يتعرض 94 شخصًا لأي ضغوطات للتصويت لمرشح معين، وأكد شخصان فقط إنهم تعرضوا لمثل هذه الضغوطات ولم يوضحا ما الذي جرى بالضبط. كما صرح أحد الذين أجريت معهم مقابلات أنه تعرض للاستجواب من قبل أحد مندوبي اللوائح لمعرفة أسماء المرشحين الذين صوّت لهم.

وعلى الرغم من الأجوبة المختلفة للذين أجريت معهم مقابلات وهي قائمة على مشاعرهم الشخصية ومدى معرفتهم بمفهوم الاستقلالية والكرامة الإنسانية، إلا أن أحدًا منهم لم يتعرض للعنف أو التعنيف أو التمييز على أساس النوع الاجتماعي أو على أساس الإعاقة، حيث أجمعوا على ذلك.

مما صرح به المقترعون المعوقون:

■ صرحت إحدى الامهات أن ابنتها (لديها إعاقة ذهنية)، كان بإمكانها إتمام عملية الاقتراع بمفردها وبسهولة لأنه قدم لها كل المستلزمات المطلوبة.

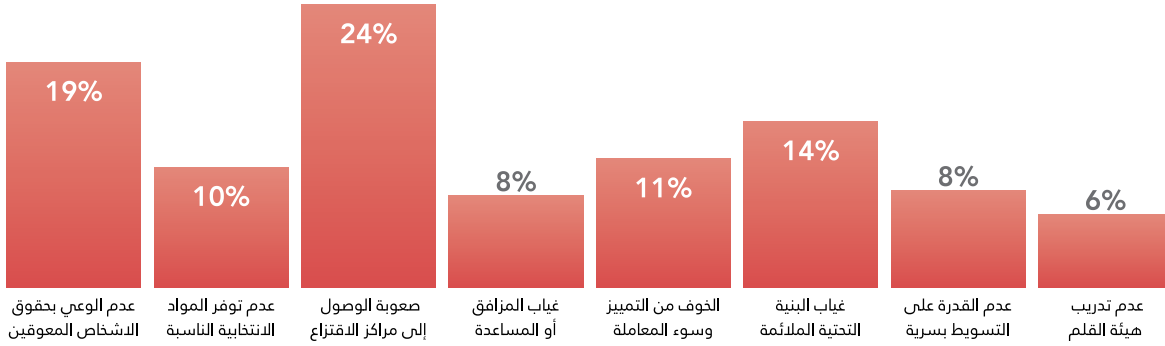
■ أنزل رئيس القلم الصندوق ل أحد المقترعين لوضع ظرف من دون الدخول خلف العازل، مع انه كان يمكنه ذلك ولكن رئيس القلم أراد ان يقدم له المساعدة.

■ بسبب إعاقتها جلست شابة معوقة على الكرسي ووضعوا لها العازل أمامها وانتخبت بدعم من رئيس القلم وبدون تدخل من أحد آخر.

■ اتم أحد المقترعين عملية تصويته على كرسيه المتحرك لأنه لم يتمكن من التصويت خلف العازل وكان الصندوق مرتفعا بالنسبة إليه.

■ اقترح شاب معوق حركيا خارج العازل ووضع أحد الأشخاص الورقة الورقة في الصندوق بدلا عنه.

أسباب قد تمنع الأشخاص المعوقين من المشاركة في الاقتراع مستقبلاً (نسبة، %)



4 - تقييم واستشراف

قيّم الأشخاص المعوقون وكبار السنّ الذين أجريت معهم مقابلات مشاركتهم في عملية التصويت، وكيف أثرت على رغبتهم في المشاركة مستقبلاً:

■ رأى 25 شخصًا أن الاقتراع زاد من رغبتهم في المشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة، فيما أجاب 17 منهم أن هذه الرغبة قليلة، وأجاب 47 شخصًا أن تصويته لم يؤثر على رغبته في المشاركة في انتخابات المقبلة، أما 20 شخصًا فرؤوا أنها قللت من رغبتهم في التصويت مستقبلاً.

تمحورت آراء الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات
حول تمنياتهم بوضع أقلام الاقتراع في ملاعب المدارس،
وأن تجد وزارة الداخلية حلاً نهائياً لهذا الموضوع

■ وحول العقوبات التي قد تمنع الأشخاص المعوقين من المشاركة في الانتخابات في المستقبل، رأى 52 شخصًا أن السبب هو عدم الوعي بحقوق الأشخاص المعوقين، و26 شخصًا أنه يكمن في عدم توفر المواد الانتخابية المناسبة، واعتبر 65 شخصًا أنه بسبب صعوبة الوصول إلى المراكز الانتخابية. واعتبر 22 شخصًا أن السبب في غياب المرافق الشخصي أو المساعد، ولفت 31 شخصًا إلى الخوف من التمييز وسوء المعاملة داخل المراكز وأقلام الاقتراع، وقال 39 شخصًا أن السبب في غياب البنية التحتية للملائمة، ورأى 23 السبب في عدم القدرة على التصويت بسرية، فيما اعتبر 17 شخصًا أن السبب هو عدم تدريب هيئات أقلام الاقتراع.

■ تمحورت آراء الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات حول تمنياتهم بوضع أقلام الاقتراع في ملاعب المدارس، وأن تجد وزارة الداخلية حلاً نهائياً لهذا الموضوع، مع إيجاد تسهيلات في الانتخابات المقبلة بحيث يتمكن الجميع من المشاركة والتصويت بالطريقة الصحيحة وبدون أي مساعدة. كما يجب تسهيل وقوف السيارات قرب مراكز الانتخابات، وأن تكون جميع الأقلام في جميع المراكز موجود في الطوابق الأرضية. وطالبوا باختيار مراكز بديلة أكثر تجهيزاً، أو القيام بتجهيز المراكز الحالية احتراماً لحقوق الناخبين المعوقين، ولعدم استمرار الشعور بالاحراج من حملهم على الأدراج.

الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات:

■ "أنا قليلا ما اخرج من منزلي، وأنا سعيدة انني علمت بوجود قانون خاص بحقوق الاشخاص المعوقين".

■ "افضل ان انتخب على الطابق الارضي لكي لا اصعد على الدرج".

■ "دائما لا يسمحون لنا بدخول المرافق معنا، بينما في بعض غرف الاقلام كان يسمح بالدخول المرافقين وفي البعض الاخر لا يسمح بذلك".

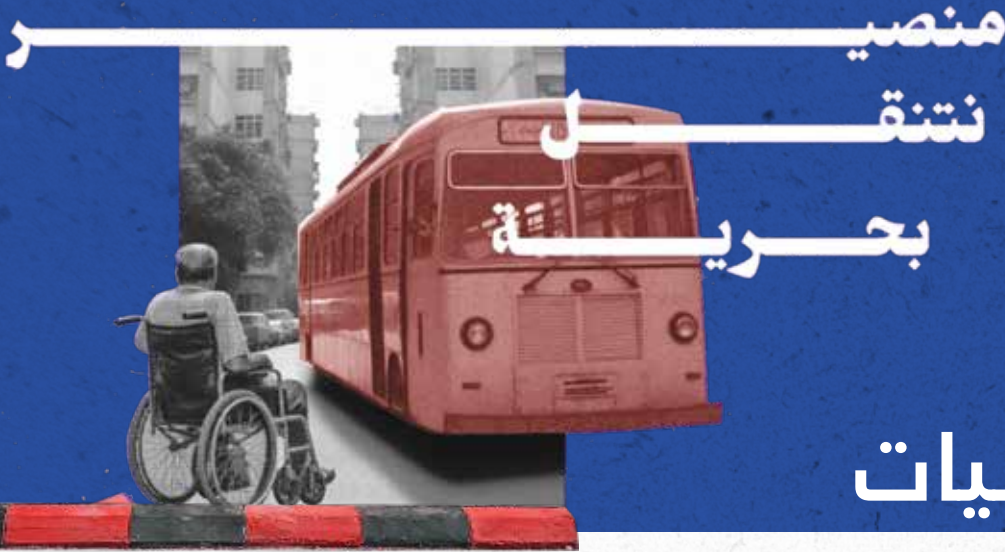
■ "تجربتي جيدة اليوم، ولكنها معقدة بسبب وجود الأدراج وعندما وجدنا منحدرًا كان مقفلا ولم يفتح لنا".

■ "لم أكن أعلم بأنه يوجد قانون للأشخاص المعوقين، وأنا ارفض كلمة معوقين أصلاً".

■ "أغضب بسبب الإهمال ومنتظر دئما قوى الأمن لتساعدنا".

■ "أغضب من عدم سهولة الوصول ونظرة الشفقة".

■ "أنا انتخبت بسهولة في الطابق الأرضي لأن كل شيء متاح وسهل".



التوصيات

تخلص الأشخاص المعوقين من التمييز الممنهج والإقصاء المهيكَل رهناً بالقرارات السياسية وعدالة تمثيل التنوع

أكثر من مليار شخص حول العالم لديهم نوع من الإعاقة، أي شُعب سكان العالم، ويعيش غالبيتهم في الدول النامية (لبنان من هذه الدول). هذا الرقم مرشح للزيادة لعدة عوامل، منها: التغير المناخي والكوارث الطبيعية والحروب والشيخوخة وتنامي حدة الفقر. يعمّ الفقر لدى فئة الأشخاص المعوقين بنسبة أعلى من الأشخاص غير المعوقين، وذلك نتيجة التمييز والعنصرية وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية والحصول عليها. فعندما يتم إقصاؤهم يغدو تجنب الفقر والتمييز مسألة مستحيلة.

في ظل الأوضاع الحالية في لبنان تصيب الكوارث الأشخاص المعوقين أولاً، لكونهم الفئة الأكثر هشاشة. ومن ذلك العدوان الإسرائيلي الأخير سنة 2024، وجائحة كوفيد 19، وانفجار مرفأ بيروت، والانهييار الاقتصادي، واستشرَاء الفساد في الإدارات العامة، والبيئة المبنية غير الدامجة. لذا، فإن أول شروط تحقيق التنمية الدامجة والخروج من دائرة الفقر والتمييز ولتحقيق النمو والتقدم، يتمثل في إزالة الحواجز وكل أشكال التمييز والتخلص من مختلف العوائق التي تحول دون مشاركة الأشخاص المعوقين في مسار الحقوق السياسية. ومن أهم الأدوات الفاعلة للوصول الأشخاص المعوقين إلى ممارسة حقوقهم السياسية: التصويت والترشح.

حقوق الأشخاص المعوقين هي حقوق مدنية

تستنبط المجتمعات الديمقراطية سياساتها وأدائها وقيمها من أفراد المجتمع أنفسهم. والأشخاص المعوقون ملتمزون بالمجتمع شأنهم شأن الأشخاص غير المعوقين، وربما أكثر منهم، لأنهم يرون مصلحتهم في العقد الاجتماعي وفي دولة القانون، انطلاقاً من بحثهم الدائم عن الحماية والإنصاف، ولكونهم من الفئات المستضعفة وغالباً ما يواجهون عوائق تمنعهم من المشاركة. ومن ذلك التمييز الذي يمنعهم من إمكانية الوصول، والعزل الاجتماعي والاضطهاد المنهج، بل هناك مروحة واسعة من أشكال التمييز الطبقي، والتصنيفي، والعنصري، ناهيك عن الطرق المغلقة أمامهم. لو سلمنا بفكرة أن المجتمع من الناس

وللناس، كل الناس، فهذا يعني أنه يجب احتساب الأشخاص المعوقين وغيرهم من الفئات المهمشة. تفترض الديمقراطية الدامجة المشاركة الكاملة لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن الجنس والعرق والإعاقة والمعتقد والطبقة الاجتماعية ومهما اختلفت اطياعهم. من هنا، نعرّف الديمقراطية الدامجة بأنها نموذج ديمقراطي يمكّن جميع الناس من ممارسة حقوقهم في التصويت باستقلالية وكرامة، وأن يترشحوا بدون مواجهة عوائق عملية، أو أخلاقية، كأن يُستَهرأ بهم لأي سبب مرتبط بالتنوع، ومثال ذلك الإعاقة. إذن، دعونا نتصور ما هو النظام الديمقراطي الذي يخدم الجميع ويشملهم.

لا تتوقف الديمقراطية الدامجة عند حُسن التمثيل وصحته فقط، إنما تؤمن نظامًا مسؤولًا يروج لمشاركة الناس، كل الناس، ويعززها. أي تؤمن منظومة تعتبر مشاركة المواطنين حقًا وليس امتيازًا للبعض فقط. فالديمقراطية الدامجة توفر وتتيح المشاركة لجميع الناس، بمن فيهم فئة الأشخاص المعوقين، لصناعة السياسات والتأثير على السياسات التي تسيء إليهم وتنتقص من حقوقهم.

لكن ما يحصل في الواقع، أن السياسيين غالبًا يتخذون القرارات باسم الأشخاص المعوقين وعلى حسابهم. وهؤلاء لا يشبهون هذه الفئة من حيث التوجه الاجتماعي الحقوقي، ولا يعكسون تمثيل تنوع الفئات المهمشة، وهذه ليست ديمقراطية وحتماً ليست دامجة.

من هنا، على الجمعيات التي تمثل الأشخاص المعوقين أن تعمل معًا، وأن توحد جهودها وقراراتها لتحقيق المراد. كذلك عليها التعاون مع باقي الفئات الاجتماعية والفئات المهمشة المنخرطة في عملية الإصلاح. يجب أن تُركز الأصوات، وأن تُبني على التقاطعية لتعيد صياغة الديمقراطية لتصبح دامجة وممثلة لإرادة الناس، خاصة بعد تلقي الخيبات تلو الخيبات بالسياسات الحالية التي صنعها سياسيون لا يشبهون الجمعيات الحقوقية ولا يمثلون أفرادها ولا يعكسون تنوعهم.

على الجمعيات معًا تخطي الحواجز القانونية، والإجراءات الإقصائية، لضمان مشاركة الأشخاص المعوقين والفئات المهمشة الأخرى في صلب مواقع القرار، للتخلص من الفشل الحاصل في "الديمقراطية" الحالية. وعندما نتكلم عن الحقوق السياسية، ليس المقصود فقط الأمور التقنية والعملية، بل أن تُطرح المشاركة السياسية بمعناها الواسع، أي أن يكون الأشخاص المعوقون وغيرهم من الأفراد الذين يمثلون الفئات المهمشة، مرشحين في الانتخابات وأن ينخرطوا في المسارات السياسية للمساهمة في التغيير وتحقيق الدمج. بناء عليه،

لما كان العام 2023 قد شهد تغييرًا أساسيًا على صعيد الحقوق، من المفترض أن يؤسس لفتق في طرق التعامل مع قضايا الإعاقة بشكل عام، ومع عمل المرصد في السنوات المقبلة بشكل خاص، فبعدما صادق البرلمان اللبناني على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين في 12 نيسان 2022 (بدون تحفظات)، بموجب القانون رقم 2022/291 وصدر في الجريدة الرسمية بتاريخ 14 نيسان 2022؛ أحال البرلمان الاتفاقية إلى الحكومة اللبنانية، التي أصدرت المرسوم الرامي إلى إبرام هذه الاتفاقية والبروتوكول التابع لها، تحت الرقم 42، في 6 شباط 2023.

ولما كان رئيس الجمهورية اللبنانية جوزاف عون، في 10 نيسان 2025، قد وقع وثيقة إبرام هذه الاتفاقية والبروتوكول الاختياري الملحق بها، فباتت ملزمة.

وبما أن الاتفاقية تضمن السير نحو ارتقاء التشريعات اللبنانية المتعلقة بحقوق هذه الفئة إلى مستواها من جهة، وتمكّن منظمات الأشخاص المعوقين من مراقبة حسن تطبيقها من قبل الحكومة، من جهة أخرى.

وقد نصّت الاتفاقية في المادة التاسعة والعشرين منها بشكل واضح على الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين، كالآتي: "تضمن الدول الأطراف للأشخاص ذوي الإعاقة الحقوق السياسية وفرصة التمتع بها على أساس المساواة مع الآخرين، وتتعهد بما يلي: (أ): أن تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية المشاركة بصورة فعالة وكاملة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الآخرين، إما مباشرة وإما عن طريق ممثلين يختارونهم بحرية، بما في ذلك كفالة الحق والفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة كي يصوتوا ويُنخبوا... (ب): أن تعمل على نحو فعال من أجل تهيئة بيئة يتسنى فيها للأشخاص ذوي الإعاقة أن يشاركوا مشاركة فعلية وكاملة في تسيير الشؤون العامة، دون تمييز وعلى قدم المساواة مع الآخرين، وأن تشجع مشاركتهم في الشؤون العامة".

وبما أننا اليوم في المرحلة الفاصلة بين الانتخابات النيابية (التي كانت محل مراقبة ورصد في هذا التقرير) والانتخابات البلدية العتيدة في السنة المقبلة، فإن التوصيات الدرجة أدناه تنقسم إلى حزمتين: الأولى، بعيدة المدى تعكس المطلوب بشكل استراتيجي بحيث تزال جميع العقبات التي تعيث وصول الأشخاص المعوقين والفئات المهمشة الأخرى إلى حقوقهم وتمتعهم بها باستقلالية وكرامة؛ أما الثانية، فهي قصيرة المدى، تضمن التزام الحكومة والإدارات المعنية بتحقيق الحد الأدنى المطلوب قبل الانتخابات البلدية المقبلة.

أولاً، التوصيات القصيرة المدى

نحو تسهيل عملية اقتراع الناخبين المعوقين في الانتخابات النيابية المقبلة عام 2026.

يسعى الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً من خلال المناصرة والحملات والتوعية والضغط بكل الأشكال الديمقراطية التي يكفلها الدستور، إلى دفع السلطة السياسية لتبني سلة الحقوق من منظور ثقافة الدمج، وما مساهمته الأساسية في صياغة المرسوم 2009/2214، إلا محطة في هذا المسار. فليس بحوزة الفئات المهمشة سوى القانون من أجل تحقيق مطالبها المحقة، للخروج من زوايا الإقصاء، لكسر الأبواب الموصدة أمامها. هو الانحياز للعدالة في الحقوق والواجبات، للمواطنة غير المنقوصة، للشراكة في التعبير والإنتاج... الفئات الأكثر تهميشاً وعزلاً هي الأكثر مطالبةً ببناء الدولة واحترام القانون. فالأقوياء يخرقون القانون من دون محاسبة ورقابة، والسلطة عندنا هي نادي الأقوياء.

لا بد من التذكير بذلك، لنؤكد على أهمية تطبيق القوانين واحترامها، تحديداً في ما يتعلق هنا، بقانون 2021/233 الحق في الوصول الى المعلومات وتطبيق المرسوم 2009/2214 المتعلق الإجراءات والتدابير المتعلقة بتسهيل مشاركة الاشخاص المعوقين في الانتخابات النيابية والبلدية وتحديداً المادتين الثانية والثالثة منه، تحضيراً للانتخابات النيابية المقبلة.

■ تأمين الأجواء الملائمة وإعادة طرح مبدأ الیغاسنتر واستخدامه كمركز اقتراع (واحد في كل قضاء) بما يحل جملة من المشاكل التي تعترض طريق الناخب المعوق للاقتراع باستقلالية.

■ الدعوة لإنشاء "اللجنة الادارية من أجل وضع الخطة التوجيهية" المنصوص عليها في المادة الثالثة من المرسوم 2009/2214 في أسرع وقت.

■ تكريس مبدأ اقتراح الناخبين المعوقين في أقلام اقتراح على الطوابق الأرضية في المدارس الرسمية، وتوفير البيانات واللوائح المصححة اللازمة لاقتراح الناخب المعوق على الطابق الأرضي في مركزه الانتخابي.

■ تغيير العازل المستخدم في أقلام الاقتراح واعتماد عازل دامج يضمن السرية وإمكانية استخدامه من قبل المقترعين المعوقين.

■ فتح النقاش حول دور وزارة التربية وموقعها في هذا الإطار، تحضيرًا لبناء خطوات فعّالة ومعلنة نحو الدمج التربوي. العمل على تعديل مرسوم رقم 9091 / 2002، والمتعلق بتحديد معايير ومقاييس أبنية المدارس الرسمية في التعليم العام ما قبل الجامعي، باتجاه إدخال معايير الدمج الهندسي على الأبنية المدرسية.

■ تفعيل مدونة السلوك الإعلامية وتعميمها.

■ اتخاذ خطوات فعالة على عدة مستويات بشكل متزامن:

■ **المستوى الإداري:** اقتراح آليات تنسيق ومتابعة وتعاون بين كل العنيين وعلى أكثر من مستوى، من اللجنة الإدارية إلى المدرسة البلدية في كل قيد معتمد، مرورًا بالمحافظين والقائمين ومجالس البلديات إلى رؤساء المناطق التربوية ومدراء المدارس في وزارة التربية.

■ **المستوى الهندسي،** الكشف المسبق على المدارس المراكز، اعتماد المعايير الهندسية الدامجة في إنشاء وتصليح وتركيب المنحدرات، اقتراح تصاميم دامجة للخيم والعازل.

■ **مستوى الصيانة،** ربطًا بالأدوار النشطة بالبلدية: إزالة العوائق من أمام المداخل والقيام بالأشغال لتيسير الوصول والدخول، وإدارة المدارس، تجهيز وتنظيف دورات المياه وتأمين التيار الكهربائي للمصاعد بحال كانت متوفرة، تأمين القاعات في الطوابق الأرضية.

■ **الوصول إلى المعلومات:** حملة إعلامية موازية، الوصول إلى أوسع مروحة من الأشخاص المعوقين لتحفيزهم على المشاركة مع مراعاة خصوصية تلك المعلومات، الحصول على بيانات وزارة التربية وتقريرها عن واقع المدارس الرسمية.

■ **تأمين الإشارات الإرشادية:** تمكين الأشخاص المكفوفين من الانتخاب عبر اللوائح المطبوعة بطريقة بربل، توزيع الإشارات الإرشادية في كل المراكز عند المصاعد ودورات المياه المجهزة ومواقع أقلام الاقتراح في المراكز مع أسماء الناخبين بالمواقع والمعايير المناسبة.

■ **التدريب والتوعية:** نشر الوعي الحقوقي والتدريب لرؤساء الأقلام والقوى الأمنية وعدم الاكتفاء بالأقراص المدمجة للتدريب.

■ **منظمات وجمعيات المجتمع المدني** المنخرطة في الإصلاح الانتخابي والأنشطة ذات العلاقة، عليها تعميق معرفتها بقضايا الدمج ومنهجية هذه القضايا داخل برامجها الإصلاحية بطريقة دامجة ومتواصلة، وذلك من خلال تنظيم أنشطة تعليمية تفاعلية بالتعاون مع منظمات الأشخاص المعوقين، تتيح لها اكتساب المعرفة والخبرة وبناء القدرات.

■ **البيئة الخارجية الدامجة:** استصدار معايير البيئة الخارجية الدامجة في مواصفات من قبل مؤسسة لينور من أجل تسهيل عملية التنقل للأشخاص المعوقين وغيرهم، ومن أجل استكمال المشهد المدني

والمبني الدامج ليपाल المباني العامة حديثة الترخيص، عملا بمفاعيل الرسوم 7194، وكذلك كل شبكة النقل المدنية، من الطرق والأرصفة والمرات الخارجية، ووسائل النقل العامة ومحطاتها على خلافها، وأماكن المفتوحة المخصصة للجمهور: الحدائق والمنتزهات والشواطئ والمساحات العامة. سوف ينقلنا ذلك نحو ما أضى يعرف عالميا بالمدن الذكية المنسجمة مع المعايير الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واستخدام الطاقة المتجددة.

ثانياً، التوصيات البعيدة المدى:

بعد تكريس اعتماد غرف الطوابق الأرضية كأقلام اقتراع وضمان تشغيل المصاعد حيث توجد وتجربة نماذج الخيم في باحات المراكز واعتماد النموذج الدامج منها؛ ينبغي التركيز على:

■ إلغاء كل النصوص والتعابير الوارد في وصف الأشخاص المعوقين في القانون الانتخابي (الحالي أو في أي مشروع قانون جديد) تتعارض مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (بما في ذلك الألفاظ المشيرة إلى العجز أو العاهة وسواها). وتضمن القانون الانتخابي مندرجات المادة 29 - الفقرة (أ) من هذه الاتفاقية.

■ الالتزام التام من قبل وزارة الداخلية والبلديات، والوزارات المعنية والإدارات، بتطبيق مندرجات النقطة (أ) من المادة 29 من الاتفاقية الدولية، بما في ذلك:

■ كفالة أن تكون إجراءات التصويت ومرافقه ومواده مناسبة وميسرة وسهلة الفهم والاستعمال.

■ حماية حق الأشخاص المعوقين في التصويت عن طريق الاقتراع السري في الانتخابات والاستفتاءات العامة بدون ترهيب، وفي الترشح للانتخابات والتقليد الفعلي للمناصب وأداء جميع المهام العامة في الحكومة على شتى المستويات، وتسهيل استخدام التكنولوجيا المُنِيّة والجديدة حيثما اقتضى الأمر ذلك.

■ كفالة حرية تعبير الأشخاص ذوي الإعاقة عن إرادتهم كناخبين، والسماح لهم، عند الاقتضاء، تحقيقاً لهذه الغاية، باختيار شخص يساعدهم على التصويت

■ عمل "اللجنة الإدارية" المنصوص عليها في المادة الثالثة من الرسوم 2009/2214 على تنفيذ خطتها المقترحة في المدة الزمنية الفاصلة بين الانتخابات البلدية (2023) والانتخابات النيابية (2026)، والتزام كل جهة من المشاركين فيها بالدور المنوط به ضمن صلاحياته.

■ اعتماد جميع مراكز الاقتراع من لائحة المدارس الرسمية في لبنان، وأن تكون جميع الأقلام على الطوابق الأرضية فيها، مع اقتراح نموذج عصري لقلم الاقتراع المستحدث.

■ تكييف عملية الاقتراع لتتلاءم مع جميع الاحتياجات، مع استخدام الطرق والبدائل المتعددة والمتاحة، ومنها البدائل الالكترونية للأشخاص المعوقين بصرياً وسمعيّاً وذهنياً وجسدياً.

■ ضمان حماية وصيانة الأهلية القانونية للأشخاص المعوقين واحترام حقهم في التصويت والترشح.

■ **منظمات وجمعيات المجتمع المدني** المنخرطة في الإصلاح الانتخابي والأنشطة ذات العلاقة، عليها:

■ مناصرة منظمات أصحاب المصلحة في مسار المطالبة والإعداد لقانون انتخابات دامج وعادل.

- إدراج المعلومات ذات العلاقة بالأشخاص المعوقين في أدوات البحث والرصد والمراقبة.
- التحالف والتطوع مع وفي منظمات الأشخاص المعوقين في سعيها لتحقيق انتخابات دامجة.
- **تهيئة المنظمات** لاستيعاب الأشخاص المعوقين والترحيب بهم كأعضاء داخل تنظيماها وفعالياتها، بدءاً من الأنشطة ذات العلاقة.

■ **المجالس البلدية واتحاداتها، عليها:**

- بناء خريطة معلومات للتوزع الديموغرافي للأشخاص المعوقين تسهياً لخطة تجهيز الأماكن المعتمدة للانتخابات.
- فتح بند في الميزانية يخصص للتجهيز والتكيف لتطبيق المعايير الدامجة في الأماكن المخصصة للاستخدام العام.
- بناء قدرات الأجهزة العاملة الفنية والإدارية لتطوير إمكانية الإدارة الدامجة.
- اعتماد نمط تشاوري مع منظمات أصحاب الحقوق غايته تطوير ومتابعة وتعزيز الدمج في مشاريعها وبرامجها البلدية.

■ **البيئة الخارجية الدامجة:** بعد مصادقة لبنان على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يجب أن تعمل الجهات المعنية على تطبيق المادة التاسعة منها، التي توفر البيئة الدامجة عبر التالي:

- لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش في استقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة، تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة التي تكفل إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع غيرهم إلى البيئة المادية المحيطة ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات، بما في ذلك التكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال والمرافق والخدمات الأخرى المتاحة لعامة الجمهور أو المقدمة إليه في المناطق الحضرية والريفية على السواء. وهذه التدابير التي يجب أن تشمل تحديد العقبات والمعوقات أمام إمكانية الوصول وإزالتها. تنطبق بشكل خاص على ما يلي:
- أ) المباني والطرق ووسائل النقل والمرافق الأخرى داخل البيوت وخارجها، بما في ذلك (المدارس، والمسكن، والمرافق الطبية، وأماكن العمل)؛
- ب) المعلومات والاتصالات والخدمات الأخرى، بما فيها الخدمات الإلكترونية وخدمات الطوارئ.

■ **تتخذ الدول الأطراف أيضاً التدابير المناسبة الرامية إلى:**

- أ) وضع معايير دنيا ومبادئ توجيهية لتهيئة إمكانية الوصول إلى المرافق والخدمات المتاحة لعامة الجمهور أو المقدمة إليه، ونشر هذه المعايير والمبادئ ورصد تنفيذها؛
- ب) كفالة أن تراعي الكيانات الخاصة التي تعرض مرافق وخدمات متاحة لعامة الجمهور أو مقدمة إليه جميع جوانب إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها؛
- ج) توفير التدريب للجهات المعنية بشأن المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة؛

د) توفير لافتات بطريقة وبأشكال يسهل قراءتها وفهمها في المباني العامة والمرافق الأخرى المتاحة لعامة الجمهور؛

هـ) توفير أشكال من المساعدة البشرية والوسطاء، بمن فيهم المرشدون والقراء والأخصائيون المفسرون للغة الإشارة، لتيسير إمكانية الوصول إلى المباني والمرافق الأخرى المتاحة لعامة الجمهور؛

و) تشجيع أشكال المساعدة والدعم الأخرى للأشخاص ذوي الإعاقة لضمان حصولهم على المعلومات؛

ز) تشجيع إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال الجديدة، بما فيها شبكة الإنترنت؛

ح) تشجيع تصميم وتطوير وإنتاج وتوزيع تكنولوجيات ونظم معلومات واتصالات يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها، في مرحلة مبكرة، كي تكون التكنولوجيات والنظم في التناول بأقل تكلفة.

■ على مستوى هيئة الإشراف على الانتخابات:

■ اعتماد إدارة مستقلة للانتخابات

■ تعديل قانون هيئة الإشراف على الانتخابات ليغطي دورها حماية كل الفئات بما في فئة الأشخاص المعوقين.

■ اعتماد الميغا سنتر وحق الانتخاب في مكان السكن وبطرق ووسائل مختلفة لمراعاة حقوق الناهيين.

■ اعتماد قانون يوفر كل عناصر المساواة والديمقراطية الدامجة، يحمي ويصون حقوق تنوع فئات المجتمع، ويمنع كل أشكال التمييز والعنف والعنصرية، ويراعي التفاوت الطبقي في المسائل المالية لزوم الترشح وتبعتها.

■ على مستوى منظمات اصحاب الحقوق:

تشجيع ودعم الأشخاص المعوقين للترشح على الانتخابات، وذلك من خلال حملة متكاملة تشمل الدعم التقني للتمكين ولفتح الأبواب المغلقة من خلال المناصرة وتصميم السياسات اللازمة.

■ على مستوى جمعية المصارف والوزارات ذات العلاقة:

■ وضع الإجراءات والسياسات لعدم عرقلة، أو حرمان الأشخاص المعوقين من ممارسة حقوقهم في استقلاليتهم في فتح الاعتمادات المالية والحسابات الخاصة بهم، أي أن يمنع أي إجراء ينتقص من أهليتهم القانونية أو أن ينال من كراماتهم.

■ التشاور مع منظمات أصحاب الحقوق عند تصميم السياسات والإجراءات في هذا الإطار.

ملاحق

ملحق (1) المراكز الانتخابية المستهدفة

أولا، محافظة جبل لبنان



مدرسة الحدث الابتدائية المختلطة
ثانوية راهبات القلبين الاقدسين
مدرسة الشهيد عبد الكريم الخليل
مدرسة الغيري الاولى للبنات
مدرسة الغيري الرسمية الثانية للبنات
مدرسة حارة خريك الرسمية الاولى
مدرسة صليما المتوسطة المختلطة الرسمية
رويسة البلوط الرسمية المختلطة
مدرسة نجيب بك صالحة الرسمية
جمعية النهضة/ نادي بيلوس
المدرسة التكميلية الاولى
ثانوية جبيل الرسمية
صالة كنيسة مار جرجس
مدرسة الصفرا المتوسطة الرسمية المختلطة
اسكندر رزق الرسمية - عشقوت
مدرسة حارة صخر المتوسطة الرسمية المختلطة
مدرسة حراجل الرسمية
مدرسة درعون الرسمية
يخشوش المتوسطة الرسمية المختلطة
مدرسة المربي ادوار ضو الرسمية
مدرسة الغابون المختلطة الرسمية
المتوسطة الرسمية المختلطة
بلدية دقون
مدرسة يبصور المتوسطة الرسمية
متوسطة عاليه الرسمية المختلطة
مدرسة بجمدون العليا الرسمية
مدرسة عيبه الرسمية المتوسطة المختلطة
مدرسة عيناب الرسمية
مدرسة عيتات الرسمية المختلطة
عاليه- مركز البريد
مدرسة الشويقات الرسمية المختلطة
مدرسة عرمون الرسمية المتوسطة المختلطة

مدرسة باترا الرسمية المتوسطة المختلطة
ثانوية المختارة الرسمية- بقعاتا الجديدة
مدرسة بتلون المتوسطة الرسمية
مدرسة الباروك الرسمية المختلطة
مدرسة بعقلين المتوسطة الرسمية
مدرسة عماطور المختلطة المتوسطة الرسمية
مدرسة عين وزين المتوسطة الرسمية المختلطة
ثانوية كفرحيم الرسمية
ثانوية برجا الرسمية المختلطة
المتوسطة الرسمية للبنات
الناعمة المتوسطة المختلطة الرسمية
ثانوية رفيق الحريري الرسمية
مدرسة سبلين الرسمية المتوسطة المختلطة
الرميلة المختلطة المتوسطة الرسمية
الغيزية المتوسطة الرسمية المختلطة
مزبود المتوسطة الرسمية المختلطة
مدرسة عانوت المتوسطة المختلطة الرسمية
مدرسة شحيم الرسمية للبنات
معهد شحيم الفني
مدرسة شحيم الرسمية الثالثة- فرع الفرنسي
متوسطة المحيدثة الرسمية المختلطة
مدرسة بيت شباب الابتدائية الرسمية
ثانوية بكفيا الرسمية
عقبة بياقوت الرسمية المختلطة
متوسطة جل الديب الرسمية للصبيان
سد البوشية العالية الرسمية للصبيان
سد البوشية المتوسطة الرسمية للبنات
ثانوية مدرسة الضبية الرسمية
متوسطة العبادية الرسمية المختلطة
المتوسطة المختلطة الرسمية
مدرسة قرنايل الرسمية
مركز الكشاف الارثوذكسي
مدرسة بعبداء الرسمية

ثانياً، محافظتنا لبنان الشمالي وعكار



تكميلية طوني فرنجية للصبيان - المعاصر
التكميلية الثانية للصبيات - زغرتا
التكميلية الثانية للبنات/مدام بدره - زغرتا
التكميلية الاولى للبنات - زغرتا
مدرسة راهبات المحبة - زغرتا
سرايا زغرتا - القائمقامية - زغرتا
مدرسة رشعين الرسمية
مستشفى الحكومي القديم - بشري
ثانوية بشري الرسمية للبنات
ثانوية جبران خليل جبران - بشري
دار البلدية - بشري
مركز البريد - بشري
مدرسة المنية الرسمية المختلطة
تكميلية المقالع الرسمية
ثانوية اميون الرسمية
مدرسة اميون المختلطة
مدرسة جبران مكاري الرسمية المختلطة
التكميلية الرسمية للصبيان - البترون
ثانوية شكا الرسمية
المدرسة الرسمية التكميلية للبنات - البترون
التكميلية الرسمية المختلطة - البترون
الثانوية الرسمية - البترون
المدرسة الرسمية - كفر عبيدا
مدرسة رأس نحاش الرسمية المختلطة
مدرسة الهري الرسمية المختلطة
مدرسة حامات الرسمية

المدرسة الرسمية - حرار
التكميلية الرسمية للبنات - بنين
ثانوية رفيق الحريري الرسمية - بنين
المدرسة الرسمية - الشيخ محمد
مدرسة حلبا الرسمية للصبيان
ثانوية حلبا الرسمية
مدرسة رفيق الحريري الرسمية - تكريت
مدرسة رحبه الرسمية للصبيان
مدرسة رحبه الرسمية للبنات
مدرسة الشيخ طابا الرسمية
مدرسة منيارة الرسمية للبنات
المدرسة الجديدة الرسمية للبنات - التل
مدرسة النموذج الرسمية للبنات - النوري
ثانوية المربي مواهب اسطي الرسمية للبنين - الحدادين
دار التربية والتعليم الاسلامية - الحدادين
مدرسة الفضيلة للبنات - الحدادين
مدرسة دوحة الادب - الحديد
مدرسة التدريب التربوي - الحديد
أبي فراس الحمداني المختلطة - التبانة
متوسطة التبانة الرسمية\ بولفار التبانة
مدرسة المربي فضل المقدم الرسمية للبنات - الزاهرية
مدرسة النموذج الرسمية للصبيان - الزاهرية
مدرسة ابن سينا الرسمية - القبة
مدرسة عدنان درويش - المينا
مدرسة النهضة للبنات - المينا
مدرسة القلمون للصبيان

ثالثاً، محافظة بيروت



مدرسة الاشرفية الثالثة المتوسطة الرسمية المختلطة
مدرسة متوسطة الاشرفية الرسمية المختلطة
مدرسة الثلاثة اقمار
مدرسة الفرير- القلب الاقدس- بلوك A
مدرسة الفرير- القلب الاقدس- بلوك B
المدرسة المركزية الارمنية الانجيلية
مركز الاطفائية- فوج اطفاء بيروت
سوكلين A\ المبني الابيض بعد موج اطفاء بيروت
سوكلين B\ داخل شركة سوكلين سابقا

مدرسة راهبات العازرية
الاورغواي الرسمية المختلطة
ثانوية لور مغيزل الرسمية للبنات
ثانوية الاشرفية الاولى للبنين
مدرسة سلمى الصايغ
ثانوية علي بن ابي طالب
مدرسة جبران غسان التويني المتوسطة المختلطة
المدرسة الارمنية العالية
دار المعلمين والمعلمات المتوسطة

مدرسة راس النبع الرسمية الثانية للبنات
مدرسة طريق الجديدة المتوسطة الرسمية الثانية للبنات
ثانوية خالد بن الوليد المقاصد
المقاصد الاسلامية للبنين
مدرسة عمر الزعفي المتوسطة الرسمية المختلطة
ابتدائية عمر بن الخطاب
ثانوية خديجة الكبرى
مدرسة الارشاد للبنات
مدرسة رمل الظريف المختلطة الرسمية
ثانوية الدكتور حسن حسن صعب - رينيه معوض سابقا
مدرسة مار الياس بطينا
مدرسة وطى المصيطبة المختلطة الرسمية
ثانوية جبران اندراوس تويني
مدرسة عمر فاخوري الابتدائية الرسمية المختلطة
متوسطة ابتهاج قدوره
ثانوية المقاصد الاسلامية للبنات
متوسطة المستقبل المختلطة
مدرسة حوض الولاية الاولى الرسمية المختلطة
ابتدائية علي بن ابي طالب
متوسطة بيروت العالية للبنات
متوسطة البنات الثانية
مدرسة راس النبع الرسمية الثانية المختلطة

مرأب البلدية\ تجاره سليب ;ونفورت بلوك B
مركز فلورا - المسلخ سابقا
مدرسة الجمعية المسيحية للشابات
تكميلية راس بيروت الاولى المختلطة
مدرسة امين بيهم النموذجية المختلطة الرسمية
ثانوية راس بيروت
ثانوية فردان
مدرسة الامير شكيب ارسلان المتوسطة المختلطة
مدرسة ابي بكر الصديق
المدرسة الارمنية الانجيلية العالية
مدرسة الحكمة
ثانوية الحريري الثانية
مدرسة البطركية
سيقي انتر ناسيونال سكول
المدرسة المعنية
مدرسة زقاق البلاط الرسمية المختلطة
ثانوية ليسه عبد القادر
مدرسة الامداد
ثانوية عمر فروخ الرسمية للبنات
ثانوية فخر الدين المعني للبنات
ثانوية دولة الرئيس رياض الصلح المختلطة
الثانوية العامية- المبني الجنوبي

رابعًا، محافظتنا البقاع وبعلبك- الهرمل



متوسطة عرسال الرسمية الخاصة
معهد عرسال الفني
متوسطة تمنين التّحتا الرسمية
الثانوية الرسمية
دار المعلمين
مدرسة المهدي
مدرسة بعلبك الرسمية الجديدة
مدرسة النور
مدرسة دار الحنان الجديدة
معهد الابرار التقني
متوسطة ايعات الرسمية
مدرسة بوداي الرسمية
متوسطة حدث بعلبك الرسمية
ثانوية شمسطار
ثانوية راس بعلبك الرسمية التكميلية
متوسطة راس بعلبك الرسمية
متوسطة رباق الرسمية الاولى
تكميلية علي النهري الرسمية
مدرسة علي النهري الرسمية الابتدائية
مدرسة برالياس الابتدائية الرسمية
ثانوية برالياس الرسمية
متوسطة برالياس الرسمية

ثانوية المرج الرسمية
مدرسة المرج الرسمية
متوسطة حوش الحريمة الرسمية
مدرس جب جنين الرسمية التكميلية للصبيان
المدرسة المهنية
ثانوية صغبين الرسمية
ثانوية القرعون الرسمية
التكميلية الرسمية- القرعون
ثانوية المنارة الرسمية
متوسطة الهرمل الرسمية الاولى
متوسطة الهرمل الرسمية
مدرسة الهرمل الفنية العالية
ثانوية الهرمل الرسمية
مدرسة مهنية الهرمل النموذجية
متوسطة الهرمل الرسمية الثانية
المدرسة المتوسطة الرسمية
متوسطة القاع الرسمية الابتدائية
مدرسة العين النموذجية- مجمع المصطفى
مدرسة العين المتوسطة الرسمية
مدرسة الفاكية المتوسطة الرسمية
مدرسة راهبات القليين الاقدسين- المبني الجديد
متوسطة النبي عثمان الرسمية

متوسطة سعدنايل الرسمية المختلطة
مدرسة حوش الامراء الرسمية
متوسطة رحلة الثالثة المختلطة الرسمية
ابتدائية قب الياس الرسمية
ثانوية قب الياس الرسمية
متوسطة قب الياس الرسمية
متوسطة مجدل عنجر الثانية الرسمية المختلطة
مدرسة المقاصد الخيرية الاسلامية
ثانوية مجدل عنجر الرسمية

ثانوية رحلة الثانية الرسمية المختلطة
ثانوية رحلة الرسمية للبنات
مدرسة البردوني الرسمية
مدرسة مدام بدرة الرسمية المختلطة
مدرسة مار يوسف الصخرة- غربي
متوسطة العلقة الرسمية للبنات
مركز البلدية
تكميلية تغلبايا الرسمية
ثانوية تغلبايا الرسمية

خامسًا، محافظتا لبنان الجنوبي والنبطية

الثنائية الجعفرية - صور
المدرسة الجعفرية المهنية - صور
مدرسة راهبات مار يوسف - صور
الجامعة الاسلامية - صور
الثنائية الرسمية للبنات (الامام الصدر) - صور
مبنى بلدية البرغلية
المدرسة المهنية - صيدا
مدرسة عائشة الجديدة - صيدا
المدرسة الانجيلية (الاميركان) - صيدا
المدرسة الرسمية - المية ومية
مدرسة احيال صيدا
مدرسة الايمان\ غربي - صيدا
مدرسة الايمان\ شرقي - صيدا
المدرسة المتوسطة المختلطة الرسمية - صيدا
ثانوية البنات الاولى - صيدا
تكميلية البنات الاولى - صيدا
مبنى بلدية صيدا
متوسطة الشهيد معروف سعد - صيدا
ثانوية الدكتور نزيه البزري الرسمية
المدرسة الكويتية الرسمية - صيدا
جامعة AUST
ثانوية الزرارية الرسمية
تكميلية الزرارية الرسمية (المبنى الجديد)
المدرسة الرسمية (البلدية) - صيدا
المدرسة الرسمية - صيدا
المدرسة الرسمية الجديدة - عدلون

متوسطة انصار الرسمية
ثانوية انصار الرسمية
ثانوية رمال رمال - النبطية
ابتدائية الدوير الرسمية
مدرسة زبدین الرسمية
مدرسة كفرمان المتوسطة الرسمية الاولى
ثانوية كفرمان الرسمية
مدرسة وجيه بهجت الدرويش المتوسطة الرسمية - زفتا
مدرسة شهداء دير الزهراني الرسمية
المدرسة المهنية الرسمية - النبطية
مجمع المدارس الرسمية - النبطية
ثانوية الصباح القديمة (مدرسة عبد اللطيف فياض)
المدرسة الرسمية - النبطية الفوقا
ثانوية جزين الرسمية للبنات
المدرسة الرسمية التكميلية للصبيان - جزين
مدرسة الياس مرعي - روم
المدرسة الرسمية - بكاسين
مدرسة البازورية الرسمية المتوسطة
المدرسة الرسمية المتوسطة - البازورية
متوسطة جويا الاولى الرسمية المتوسطة
مدرسة جويا الثانية الرسمية
المدرسة الثانوية الرسمية - الشهابية
المدرسة الرسمية - صريفا
مدرسة حسن قصير المتوسطة الرسمية - دير قانون
الثنائية الرسمية - صور
المدرسة التكميلية الاولى (احمد جمعة) - صور

ملحق (2) فريق حملة حقي - 2025

الإدارة العامة

سيلفانا اللقيس

(رئيسة الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيًا)

جهاد إسماعيل (أمين السر المركزي)

حنين الشمالي (الديرة التنفيذية)

غرف العمليات

جهاد إسماعيل، لارا مدني

(التحضير والتواصل ومتابعة الفرق)

سيلفانا اللقيس، حنين الشمالي

(متابعة الانتهاكات والتواصل مع وزارة الداخلية)

عماد الدين رائف، ياسر العمار، لونا يمين (المتابعة الإعلامية)

المراقبون/ات والمتطوعون/ات (لائحة إسمية ألفبائية)

آلاء الغول	رانيا قطايا	عطاف العرب	محمد خالد
آمال عز الدين	رشا بلوق	علا مراد	محمود حمدان
أديبة حمدي	رغد حسونة	علاء شحادة	مروه درويش
الياس ابراهيم	رقية بندر	علاء مدلج	مروه شاكر
أنطونيو الاشقر	رنا غنوي	علي القرعوني	مصطفى قاسم
أماندا جابر	رولا حمية	علي زعيتر	ملاك المقداد
بتول جمعة	زياد اللقيس	علياء غزال	منار الشحيبي
بسام إبراهيم	زينب دقيق	عماد حمدان	منار كريم
بلال سيلا	زينب حمود	غدير حسونة	ميسون المقهور
تينا محي الدين	سحر نجم	غوى يزبك	نادين ابو حمدان
جنى الاسمر	سعاد سرحال	فاديا رزق	نادين شكر
حسان جمعة	سعيد عويدات	فاطمة ابراهيم	ناهدة يونس
جنى الحكيم	سلام رمال	فاطمة الزكرة	نتالي مظلوم
جنى الموسوي	سليم ابو حمدان	فاطمة الوس	نجوى شعبان
حسين جبر	سليمان الدحيوي	فاطمة ملحم	ندى السلطان
حسين حمدان	سماح ابو حمدان	فرح الشيخ علي	ندى الشل
حسين الفيتروني	سمر الطفيلي	فرح حمود	ندى العزيز
حسين كركي	سمية سماحة	فريال مروة	هبة الطفيلي
حلمت المولى	سناء الحسيني	كريستينا اسطفان	هبة عابدين
حميدة العبد	سندس المقهور	كريمة صالح	هدى غزال
حنين أبو ريا	سوزان صابر	لانا قنبر	هيفاء الحجيري
خالد عويدات	سهيل عنوي	مارغو مشعلاني	وفاء بليق
خالد غزال	سونيا اللقيس	ماريا دياب	ولاء حسين
خديجة عثمان	سيرين مقبل	مالينا الشامي	يارا غريب
خليل مترك	شما الغندور	مايا طالب	يحيى يحيى
دلال صلح	ضحى الديدي	مجد الرفاعي	يلينا أبو ضاهر
ذولفقار عبدالله	عبد الناصر غزال	محمد بارود	
راكي اللقيس	عبير البيطار	محمد بيرم	

المشاركة السياسية للأشخاص المعوقين في الانتخابات البلدية والاختيارية اللبنانية - 2025 (تقرير المراقبة). مبني على تقرير "حملة حقي 2025"، من إعداد: جهاد إسماعيل - أمانة السر المركزية في الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيًا. تحرير: وحدة الإعلام والدراسات. تموز 2025.

